



حقوق الطفل وعلاقتها بالحد من عمالة الأطفال "دراسة ميدانية مطبقة على مدينة الحرفيين"

سها عيد رجب*

مدرس علم الاجتماع - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

sohaeid14@gmail.com

المستخلص:

تنتهي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تمكن الباحث من دراسة الواقع بشكل دقيق للغاية، وذلك بهدف تحديد صورة كاملة عن الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين، وتحديد أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم، وتحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وانتشار ظاهره عمالة الأطفال، وتنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة للأطفال العاملين بمدينة الحرفيين من هم دون سن الثامنة عشر، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على أداة استبيان طبقت على عينة عشوائية من الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة وبلغ حجم العينة العشوائية من الأطفال (67) مفردة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن غالبية الأطفال العاملين تنقصهم الاحتياجات الخاصة بالرعاية الأسرية، كذلك افتقارهم للرعاية المادية والصحية والترفيه، كما يفتقدون الرعاية التعليمية والثقافية، كذلك أكدت نتائج تحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين وظاهرة عمالة الطفل على وجود علاقة جوهرية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين حجم الأسرة للطفل العامل وخروج الطفل للعمل، كما توجد علاقة جوهرية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين طبيعة العلاقة بين الأبوين وخروج الطفل للعمل، وكذلك بين مستوى دخل الأسرة وخروج الطفل للعمل، وكانت أهم توصيات الدراسة: وضع مجموعة من التدابير الوقائية كإجراء فعال لإنشاء برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للحد من حالات إساءة معاملة الطفل، وإنشاء برامج رعاية صحية لوضع جميع الأطفال تحت مظلة التأمين الصحي، ومساعدة الأسر ذات المستوى المنخفض اقتصادياً من خلال برامج الحماية الاجتماعية للحد من عمالة أطفال هذه الأسر.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الطفل - عمالة الأطفال

تاريخ الاستلام: 2019/9/15

تاريخ التحكيم: 2019/9/16

تاريخ قبول البحث: 2019/9/23

تاريخ النشر: 2022/9/30

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الممارسة السلمية لحقوق الطفل لا تحتاج إلى إعلان عنها، بقدر حاجتها إلى حماية سياسية وتشريعية وقضائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وهذه الحماية تقتضي وجود آليات دولية (عالمية وإقليمية) ووطنية فعالة لتعزيز حماية حقوق الطفل وكفالة التمتع بها باعتبار أن الحق بغير آليات تحميه تكاد تكون هي والعدم سواء. وبخاصة في ظل ظاهرة العولمة التي خلقت الكثير من الإشكاليات ذات الصلة. (أحمد، 2015، ص221)

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية في سبتمبر 2017 إلى أن عدد الأطفال العاملين في سن 5-17 عاماً في العالم يبلغ 152 مليون طفل حول العالم، أي أن هناك واحد من كل 10 أطفال تقريباً يعمل، ووفقاً لهذه التقديرات، سيبقى هناك 121 مليون طفلاً يعملون في عام 2025، حيث ترى أنه لا يمكن للتشريعات وحدها أن تقضي على عمل الأطفال، ولكن في الوقت نفسه لن يكون من الممكن القضاء عليه دون تشريعات فعالة. فأكثر من 99.9% من أطفال العالم في سن 5-17 عاماً تشملهم اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 لعام 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها والتي صدقت عليها 181 دولة، كما حظيت الاتفاقية رقم 138 لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام بمصادقة واسعة، إذ صدقت عليها 170 دولة. ولكن تحويل هذه المعايير إلى قوانين وطنية لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، وكذلك ضمان الرصد والتطبيق الفعالين للقوانين النافذة لمكافحة عمل الأطفال. وثمة أيضاً حاجة إلى أنظمة قوية لتفتيش العمل لأنه نادراً ما يصل إلى أماكن العمل في الاقتصاد غير المنظم حيث يعمل معظم الأطفال العاملون. (منظمة العمل الدولية، 217)

أما في مصر فبلغ إجمالي عدد الأطفال العاملين مليون و594 ألف طفل في الفئة العمرية بين (5-17) عاماً، منهم 87.4% يمنحون أجورهم لأولياء أمورهم، وأن نسبة الإناث تصل إلى 21% من إجمالي عمالة الأطفال مقابل 79% للذكور، وترتكز عمالة الأطفال في ريف الوجه القبلي بنسبة 42.7% بينما تصل نسبة عمالة الأطفال في ريف الوجه البحري إلى 40.8%. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منظمة العمل الدولية، 2011)

وقد أقرت الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1934 وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمده الجمعية العامة في 30 نوفمبر 1959 والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولاسيما في المادتين 33، 34)، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولاسيما في المادة 10) أنه لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل بلد، ولا سيما في البلدان النامية قد اتفقت في مادتها رقم (32) على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. وأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية، الاجتماعية والتربوية من تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه المادية بفعالية. كما نصت في مادتها رقم (19) بأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية. كذلك في المادة رقم (27) أن تعترف

الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. (*) ومن هذا المنطلق فإن تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الاجتماعية بل هي

جوهر التنمية الشاملة، وبالتالي لا بد من التأكيد على كفالة حقه داخل المجتمع الذي يعيش فيه. (عيفي، 2003، ص4) ومن مظاهر الاهتمام بمرحلة الطفولة الاهتمام بتوفير الحماية لحقوق الطفل من جميع الجوانب كالحق في التعليم والحق في الراحة والحق في الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ والاشتراك في الأنشطة الثقافية والرياضية لتمكينهم من النمو السليم، وكذلك حقهم في التعبير واحترام آرائهم من قبل الكبار. (عبد الوهاب، 2001، ص188) فالاهتمام بحقوق الطفل يشكل بناء للإنسان والتنمية الحقيقية للمستقبل وتوقعاته، فهي تأكيد على التنمية المتكاملة والمتوازنة لشخصية الطفل جسماً وعقلياً ومعرفياً ووجدانياً على السلوك الفعال، وترشيد أسلوب حياة الطفل كبداية لبناء إنسان وتخطيط أفضل للمستقبل. (العبد. يوسف، 1988، ص33)

ومما سبق نجد أن المجتمع الذي يعيش فيه الطفل مسئول بدرجة كبيرة عن مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بما ينطوي عليه من بناء اقتصادي واجتماعي، ومع هذا فإن لعمالة الأطفال أسباب متعددة، قد يرجعها البعض إلى الفقر والرغبة في مساعدة الأسرة، والفشل الدراسي، ورغبة الأسرة في عمل الطفل، ورغبة الطفل في كسب عيشه، وكبديل عن الفراغ. (مصطفى، علا. كريم، عزة. النيال، هبه. محمود، أمل، 2000، ص 82)

فالتقافة السائدة قد تبارك عمل الأطفال أو تحظره أو تتخذ موقفاً سلبياً، وهناك أنماط من التشكيلات الاجتماعية تتضافر عناصرها في إنتاج سياق يحد من عمل الأطفال، وبالتالي تستأصل الظاهرة من جذورها الاجتماعية والاقتصادية، ويترتب على ذلك نتيجة في غاية الأهمية، وهي أن القضاء على عمل الأطفال رهن بإنتاج تشكيلة اجتماعية متقدمة تتضافر عناصرها في انتفاء الحاجة الاجتماعية لعمل الأطفال. (مصطفى، علا أنور. كريم، عزة، 1996، ص5)

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. الاهتمام الدولي بحقوق الطفل كأحد أهم القضايا التي تواجه المجتمعات النامية.
2. قضية عمالة الأطفال من أخطر القضايا، لأنها تمس أمن واستقرار المجتمع.
3. يؤمل أن تفيد هذه الدراسة القائمين على حماية حقوق الطفل داخل المجتمع بأهمية بناء شخصية الطفل والحد من عمالته.
4. الاطلاع على كل ما هو جديد يمكن الاستفادة منه واستثماره لدعم حقوق الطفل.
5. التوجه العلمي للبحوث والدراسات العالمية لتناول العديد من الاتجاهات المعاصرة للتنمية ومنها بناء شخصية سليمة داخل المجتمع والذي يبدأ من مرحلة الطفولة.
6. الإيمان العميق والراسخ بأهمية تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الاجتماعية بل هي جوهر التنمية الشاملة.
7. أهمية هذه الدراسة للمجتمع المحلي من خلال توضيح خطورة عمالة الأطفال وما لها من آثار سلبية على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص.
8. الزيادة المطردة في عدد الأطفال العاملين.
9. ندرة البحوث والدراسات الاجتماعية في حدود علم الباحثة التي ربطت بين حقوق الطفل وقضية عمالة الأطفال.

الدراسات السابقة:

1- دراسات تناولت عمالة الأطفال:

وباستقراء العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت عمالة الأطفال فقد أشارت دراسة (Sanghera, G.) (2003) إلى البناء الاجتماعي لحساب حقوق الطفل في ظل ظروف العولمة "مسألة عمل الأطفال في الهند"، حيث يستند هذا البحث إلى رواية نيل ستامرز حول البنائية الاجتماعية لحقوق الإنسان والسلطة في حقوق الإنسان، وقد أكدت الدراسة على أن المنظمات المدنية تستخدم مصطلح حقوق الأطفال كأداة لتحدي العلاقات وهيكل السلطة والامتياز المضمنة في الحياة الهندية اليومية - الطبقة والدين والجنس - من أجل إحداث تحول اجتماعي. وقد أكدت الدراسة على أن حقوق الطفل مبنية اجتماعياً في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية معينة.

أما دراسة (Switala, Andre:2010) تناولت اقتصاديات التعليم وعمالة الأطفال حيث هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير زيادة حصول الفقراء لمعونات مالية على انتشار عمالة الأطفال في مختلف البلدان. وتشير نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي لديها آليات تسهل حصول الفقراء على معونات مالية لديها معدل انتشار أقل لعمل الأطفال. فإن الفئات الأقل تعليماً ينتشر بينها ظاهرة عمالة الطفل مقارنة بتلك المتعلمة.

كما تناولت دراسة (Viveros, Ijtsuri Anayantzín:2011) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات عمل الأطفال في البلدان النامية، حيث أكدت الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تقليل استخدام عمل الأطفال في البلدان التي تستضيف هذه الاستثمارات، التي يمكن تعظيمها عندما يكون لدى البلدان النامية بنية تحتية كافية (لا سيما التكنولوجيا والاتصالات) ومع ذلك، قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة ممارسات عمالة الأطفال في بعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاعات الزراعية، وبعض القطاعات الصناعية (مثل وظائف صناعة الأحذية والبطانيات المصنوعة يدوياً وكرات القدم والسجاد المصنوعة من قبل الأطفال كما هو الحال في الهند وباكستان).

كما تناولت دراسة (Raju, Dhushyanth:2011) عمالة الأطفال الضارة من منظور تحليلي نظري وتجريبي باستخدام بيانات مسح الأسر المعيشية في الفلبين، حيث تهدف الدراسة إلى دراسة آثار الرفاهية لحظر عمالة الأطفال الضارة من خلال أن يكون لدى الوالد معلومات كاملة عن عمالة الأطفال الضارة عندما يكون هو مقدم الرعاية الاجتماعية للأسرة حيث أكدت على أن حظر التعديلات على سوق العمل تعيد له التوازن وتزيد من فرص العمل وتخفف الأجر في سوق عمل الأطفال غير الضار، وكذلك تقلل من مشاركة الأطفال في القوى العاملة.

وأشارت دراسة (Yan, Jin Bing:2011) إلى التأثير الأهم والأكثر وضوحاً الذي جلبته الثورة الصناعية الأولى على اقتصاد الأسرة والدور الاقتصادي للأطفال هو ظهور العديد من عمالة الأطفال في بريطانيا، وبعد الزيادة الهائلة في السنوات الأولى للثورة الصناعية، اتجهت عمالة الأطفال في المصانع إلى الانخفاض وكان السبب الذي تسبب في الانخفاض هو تنظيم التشريعات الخاصة بالصناعة، كما أن تأثير التعليم فرض حظر ضمنيًا على تشغيل الأطفال في المصانع، كذلك كان لتحسين التكنولوجيا وارتفاع الأجور دوراً في تقليل الطلب على عمل الأطفال. ومع ارتفاع الأجور، لم يعتمد الوالدان على الأطفال العاملين في المصانع من أجل زيادة دخل الأسرة ومكافحة الفقر، مما دفع الآباء إلى تقليل عمالة الأطفال وزيادة الاستثمار في نوعية الأطفال، مثل صحة الطفل وتعليمه كل هذا قلل من عمالة الأطفال في الأسر.

كما أشارت دراسة كل من (Abang, Dayang:2016) إلى حالات عمالة الأطفال في اندونيسيا من حيث محددات المفاضلة بين العمل والمدرسة، حيث قامت الدراسة بتحليل كيفية تأثير خصائص الأطفال والأسرة والمجتمع على عمل الأطفال والالتحاق بالمدارس في (33) مقاطعة بإندونيسيا باستخدام بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي الوطني الإندونيسي لعامي (2005،2007) التي طورتها هيئة الإحصاء الإندونيسية، وهدفت الدراسة إلى المقارنة بين طبيعة

ومحددات عمالة الأطفال والحضور المدرسي على مدار عامين من الاستقصاء، بما يعكس الفجوة بين الجنسين من الأطفال الذكور والإناث في العمل ووجود تفضيل الذكور في الأسرة، حيث أكدت الدراسة على أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية تؤثر على وضع الطفل. كما أكدت على أن تعليم أولياء الأمور وحجم الأسرة وترتيب الميلاد وعدد الأبناء الذكور والإناث يقلل بشكل كبير من عمالة الأطفال، كما أن توفر الخدمات الأساسية يساعد في تقليل احتمالية العمل وزيادة احتمال الدراسة.

وتناولت دراسة (Mazzutti, Ciao Cicero:2016) التأثيرات المختلفة للتغيرات الهامة في تشريعات عمالة الأطفال في البرازيل، حيث أنه بين عامي (1998، 2000) رفعت البرازيل الحد الأدنى لعمالة الأطفال من سن (14 إلى 17) عام، ومن هنا هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير القوانين على نتائج كل من التعليم وسوق العمل بالنسبة إلى فئتين من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن 16 عام، حيث ركزت نتائج الدراسة على فهم عواقب تشريع عمل الأطفال، والنظر في الآثار المباشرة على الأطفال أنفسهم، والآثار طويلة الأجل، والآثار غير المباشرة على أفراد الأسرة الآخرين. كما أظهرت نتائجها الرئيسية أن مثل هذه التشريعات قد يكون له عواقب غير مقصودة طويلة الأمد، تؤثر على تخصيص الوقت لأفراد الأسرة الآخرين بطرق قد لا يستطيع صناع السياسات توقعها.

كما تناولت دراسة (Agyemang, Eric:2018) فعالية أحد برامج معالجة عمالة الأطفال والاتجار بهم في غانا وذلك من خلال النهج المجتمعي لإنهاء الاتجار بالبشر، حيث أشارت إلى أنه يوجد 152 مليون طفل في العالم من ضحايا عمل الأطفال، منهم (73 مليون) طفل يشاركون في أعمال خطيرة، وأن ما يقرب من 50% أي حوالي (72.1 مليون) من عمالة الأطفال توجد في أفريقيا وحدها حيث أن طفل واحد من بين كل خمس أطفال ينخرط في عمالة أطفال، في حين أن معدل انتشار عمالة الأطفال في مناطق أخرى مثل الدول العربية وآسيا وأوروبا يتراوح بين 3% و 7% (منظمة العمل الدولية، 2017). قيمت هذه الدراسة التدخل المجتمعي الذي تم تنفيذه في غانا بغرب إفريقيا لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال، حيث ساهم المشروع في ارتفاع نسبة التحاق الأطفال بالمدارس إلى 8%.

2- دراسات تناولت حقوق الطفل:

لعل من أبرز الدراسات التي اهتمت بدراسة حقوق الطفل كانت دراسة (عبد العزيز: 2002) والتي هدفت إلى تقدير حاجات أطفال العشوائيات بعزبة الوالدة بطلوان، وأشارت نتائجها إلى تباين الحاجات من فئة عمرية لأخرى فالأطفال في المرحلة المتأخرة يدركون حاجاتهم بصورة أكبر مقارنة بأطفال المرحلة الوسطى. وأشارت الدراسة إلى تدهور الصحة العامة وعدم توافر الخدمات الطبية وتلوث البيئة وعدم اهتمام الأسر بصحة الطفل، بالإضافة إلى أهمية الحاجات الاقتصادية حيث يدفع الأهالي أطفالهم إلى العمل للتغلب على المشكلات المادية، كما أبرزت حاجة الطفل إلى التعليم ليؤهله للحياة في مجتمع أفضل.

كذلك دراسة (المجلس العربي للطفولة والتنمية: 2002) حيث جاءت توصيات الدراسة مركزة على عدد من الرؤى المتعلقة بالحقوق الثقافية للطفل وتتمثل في أهمية دعم منظمات المجتمع المدني في مجال ثقافة الطفل والحاجة إلى شراكة حقيقية بين مختلف الجهات بغرض سد الثغرات في مجال ثقافة الطفل، ويجب على العاملين مع الأطفال أن يكون لديهم القدرة على التفاعل مع الطفل وضرورة وضع النموذج الأمثل للنظام والممارسات والقيم التي نريدها للطفل مع ضرورة ممارسة الرياضات المختلفة والاهتمام بصحة الطفل.

أما دراسة (الشخبي وأخرون: 2003) فقد أكدت نتائجها على ضرورة الاهتمام بإنشاء المكتبات وقصور الثقافة في المناطق العشوائية، بالإضافة إلى زيادة المكتبات المتنقلة إلى المناطق العشوائية بصفة دورية خاصة في أشهر الصيف، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لدعم الخدمات الثقافية للأطفال بصفة عامة وأطفال المناطق العشوائية بصفة خاصة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات لأطفال المناطق العشوائية وفتح فصول محو الأمية ومكافحة التسرب من التعليم في تلك المناطق بصفة خاصة.

وأشارت دراسة (Guest, Andrew 2004) إلى عمليات الكفاءة النفسية والاجتماعية للطفولة في مجتمعين فقيرين وهما مجتمع الإسكان العام في شيكاغو ولجئيين المخيمات في جمهورية أنجولا، حيث أظهرت الدراسة إلى أن تقدير الذات والعمل الجماعي المرتبط بنموذج شعبي للصحة النفسية في مرحلة الطفولة يعتمدان على العقلية الثقافية بشكل خاص، ويدعم هذا البحث تصور الأطفال في المجتمعات الفقيرة التي ينبغي الاعتراف بها ككيانات اجتماعية عميقة راسخة في مجتمعات ثقافية متميزة.

أما دراسة (Cristina, Novoa, 2014) فحاولت استكشاف كيفية تأثير الإبعاد المختلفة للتراث الثقافي على سلوكيات الفصل الذاتي والتنظيم الذاتي للطفل من خلال مجموعة الممارسات الثقافية التي تدعم السلوك الإيجابي للطفل.

كما تناولت دراسة (Reich-Shapiro, 2014) اكتشاف أهمية تنمية المشاركة المجتمعية لدى الأطفال، حيث أكدت الدراسة على أهمية الحقوق الثقافية للطفل من خلال تطوير شعور الأطفال بكيفية المشاركة في المجتمع وتعزيز كفاءة الأطفال الصغار في التنمية المدنية، كما توثق الدراسة كيفية وصول الأطفال الصغار لفهم وتجسيد قواعد ومسئوليات المشاركة الديمقراطية في المجتمع.

وتطرقت دراسة (Scott, Andrew, 2014) إلى الدور الذي تلعبه ثقافة الطفل في رؤيته للمعرفة والفهم وذلك بالتأكيد على أن الاختلافات الثقافية لدى الأطفال لم يكن لها تأثير كبير على المعرفة،

كما قام (Gentles, Natallie, 2015) بإعداد دراسة استكشافية للثقافة العامة التنظيمية التي يعد عدم تنفيذها عائق أمام تمكين الأسرة في تحقيق رفاهية الطفل، حيث توصلت الدراسة إلى أن نظم رعاية الطفولة تخدم عادة السكان المحرومين، وأنه على الرغم من دعوة الباحثين والإصلاحيين في مجال رعاية الأطفال إلى تنفيذ نماذج الممارسة المبنية على الأدلة المبشرة بالخير والتي تؤكد على تحقيق التمكين، وتبين أنها تساهم في تحسين النتائج للأسر، مع ذلك فإن هذا لم يحدث على نطاق الموصى به.

وفي ضوء ما تقدم يتضح الدور الذي يلعبه المجتمع في دعم حقوق الطفل، وذلك من خلال القوانين المتعلقة بالطفولة وتنظيم حملات بشأن حماية حقوق الطفل ومواجه مشكلاته. (الشريف ، 2004 ، ص95)

- تعقيب عام على الدراسات السابقة:-

1- فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت عمالة الأطفال كانت هناك دراسة تناولت البناء الاجتماعي لحساب حقوق الطفل، وأن حقوق الطفل مبنية اجتماعياً في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية معينة. كذلك كانت هناك دراسة أكدت على أن البلدان التي لديها آليات تسهل حصول الفقراء على معونات مالية لديها معدل انتشار أقل لعمل الأطفال. فإن الفئات الأدنى تعليمياً ينتشر بينها ظاهرة عمالة الطفل مقارنة بتلك الأعلى تعليماً. كما أشارت دراسة إلي أهمية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعمل الأطفال حيث أكدت الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تقليل استخدام عمل الأطفال، وأن التعديلات على سوق العمل تقلل من مشاركة الأطفال في القوى العاملة، كما أكدت دراسة على أن تحسين التكنولوجيا وارتفاع الأجور قلل من الطلب على عمل الأطفال. وإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية تؤثر على وضع الطفل، وأن تعليم أولياء الأمور وحجم الأسرة وترتيب الميلاد وعدد الأبناء الذكور والإناث يقلل بشكل كبير من عمالة الأطفال، كما أكدت بعض الدراسات أن بعض الدول النامية قد تغلبت

على ظاهرة عمالة الأطفال من خلال رفع الحد الأدنى لعمالة الأطفال من سن (14 إلى 17) عام، كما أكدت دراسة أخرى على أهمية التدخل المجتمعي لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال.

2- أما بالنسبة للدراسات التي تناولت حقوق الطفل فقد اهتمت دراسة بتقدير حاجات أطفال العشوائيات وان هناك اختلاف في الحاجات من فئة عمرية لأخرى، وأن هناك تدهور في الصحة العامة للأطفال، كما أكدت دراسة علي أهمية دعم منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الطفل والحاجة إلى شراكة حقيقية بين مختلف الجهات بغرض سد الثغرات في مجال حقوق الطفل. وأكدت العديد من الدراسات على حقوق أخرى مثل الحق في التعليم، والحق في تقديم خدمات صحية، والحق في حرية التعبير والاستماع له، كذلك الاهتمام بإنشاء المكتبات وقصور الثقافة وإنشاء صندوق لدعم الخدمات الثقافية للأطفال بصفة عامة وأطفال المناطق العشوائية بصفة خاصة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للأطفال من فتح فصول محو الأمية ومكافحة التسرب من التعليم في تلك المناطق بصفة خاصة، كذلك كانت هناك دراسة اهتمت بالحقوق النفسية والاجتماعية، كما كانت هناك دراسة أشارت إلى أهمية تأثير الإبعاد المختلفة للتراث الثقافي على سلوكيات الفصل وتدعيم السلوك الإيجابي للطفل. كما اهتمت احد الدراسات باكتشاف أهمية الحقوق الثقافية للطفل من خلال تطوير شعور الأطفال بكيفية المشاركة في المجتمع، كما أكدت دراسة على أن الاختلافات الثقافية لدى الأطفال لم يكن لها تأثير كبير على المعرفة.

3- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على أهم المشكلات التي تواجه الطفل من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية، لكن وجدت الباحثة وفي حدود علمها أن هناك ندرة في الدراسات التي ربطت بين حقوق الطفل والحد من عمالة الأطفال كذلك تركيز الدراسات على أهمية الحقوق الثقافية في بناء شخصية الطفل، ومن هذا المنطلق تركز الباحثة دراستها على رسم صورة لأهمية حقوق الطفل عامة والحد من عمالة الأطفال خاصة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1- النظرية الوظيفية:

تؤكد النظرية الوظيفية بأن الأسرة نسق اجتماعي يقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية وثقافية عديدة للحفاظ على توازنها، من خلال علاقة الأسرة كنسق اجتماعي مع الأنساق الأخرى في المجتمع، وقد تعرضت الأسرة بسبب عملية التغير والتحديث لتحديات كثيرة، انعكست على وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها، مما أسهم في حدوث اختلال وظيفي وتعارض في أداء وظائف أجزائها بسبب هذه الظروف وما لازمها من تداعيات، إذ يرى رواد النظرية الوظيفية بهذا الخصوص، بأن الأسرة كبناء اجتماعي يواجه الكثير من عوامل التفكك ومسبباته، كنتاج لفقدانها كثيراً من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل: نسق المدرسة، أو الجامعة، أو وسائل الإعلام . وقد فسر رواد هذه النظرية خروج الأطفال للعمل مبكراً، ومساهمتهم الاقتصادية، على أنها خلل اعترى توازن النسق وخلل وظيفي أصاب أحد أجزاءه، ونتاج لقصور النسق في أداء وظائفه، وعجزه عن القيام بمتطلبات الدور، أو قصوره عن تحقيق التوقعات. وفسرت النظرية الوظيفية هذا العجز أو الاختلال والقصور استناداً إلى علاقة الأسرة بغيرها من الأنساق الاجتماعية، فالأسرة لا يمكن أن تكون وحدة منعزلة عن النسق الكلي، وعدم قدرة الأسرة على القيام بتوقعات الدور ومتطلباته تجاه عناصرها سوف يدفع بهذه العناصر خاصة الأطفال لسوق العمل لإشباع حاجاتها المختلفة، وليقوموا بإنجاز التوقعات بدل رب الأسرة فيصبح الطفل هو أحد مصادر الدخل المتاحة للأسرة وقد يصبح عائل للأسرة وأحد مصادر ضمانها الاقتصادي(الخشاب،18،1986)

- أوجه الاستفادة من النظرية: أمكن من خلالها تفسير ظاهرة عمالة الأطفال كأحد نتائج الخلل الوظيفي الذي أصاب نسق الأسرة. ويبدو أن قصور نسق الأسرة عن أداء وظائفه وإشباع حاجات عناصره ساهم ب بروز ملامح عمالة الأطفال كتعبير عن عجز النسق عن أداء وظائفه، وعدم قدرته على مواجهة التحولات السريعة التي أصابته، وكننتاج لقصوره عن

انجاز التوقعات وتحقيق متطلبات الدور. وعليه فإن الخلل الوظيفي الذي لحق بنسق الأسرة المتعلق بأداء وظائفها والحفاظ على توازنه، دفع إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال كمؤشر على عدم قدرتها وعجزها عن أداء وظائفها وإشباع حاجات عناصرها المختلفة.

تحديد مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أن عمالة الأطفال جعلت من الأطفال شريحة اجتماعية سلبت حقوقها الأساسية من الرعاية والنماء تعيش في ظروف قاسية نتيجة ضعفها وعدم قدرتها على الدفاع عن حقوقها، وعمالة الأطفال مشكلة ملحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، حيث الملايين من الأطفال في العالم يقومون بأعمال لا يقبلها العقل ولا تنتج أي قيمة اقتصادية تذكر، وتعرض الطفل لمخاطر العمل ويصاب بكثير من الحوادث والتي تؤثر على صحته الجسدية والنفسية، وكذلك حدوث تأثيرات مختلفة على التلاميذ العاملين من الإنهاك الجسدي والتعب والإرهاق وكذلك الغياب المتكرر يؤثر بشكل مباشر على عملية التحصيل الدراسي مما يفقدهم التهيئة لاكتساب مختلف المعارف. وفي إطار ما تم عرضه من التراث النظري والمنطلقات النظرية وما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تحديد "حقوق الطفل وعلاقتها بالحد من عمالة الأطفال" والتي تحاول الدراسة من خلالها الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة؟
 - 2- ما أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة؟
 - 3- ما تأثير عمالة الأطفال وتدني حقهم على تنمية قدراتهم ومهاراتهم؟
 - 4- ما طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في تنمية الخبرة المهنية لديه؟
 - 5- ما طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في الحصول على خبرة حياتية؟
 - 6- ما نتائج تحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وانتشار ظاهره عمالة الأطفال؟
- أهداف الدراسة:**

- 1- تحديد الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة.
- 2- تحديد أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة.
- 3- تحديد طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم.
- 4- تحديد طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في تنمية الخبرة المهنية لديه.
- 5- تحديد طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في الحصول على خبرة حياتية.
- 6- تحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وانتشار ظاهره عمالة الأطفال.

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لاختبار الفروض التالية:

- 1 - توجد علاقة معنوية بين عمالة الأطفال وتدني حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم.
- 2 توجد علاقة معنوية بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في تنمية الخبرة المهنية لديه.
- 3 توجد علاقة معنوية بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في الحصول على خبرة حياتية.
- 4 توجد علاقة معنوية بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال

مفاهيم الدراسة:**1- مفهوم الطفل:**

يعرف **الطفل لغوياً** " بأنه هو الشخص صغير السن منذ وقت ولادته حتى بلوغه سن الرابعة عشر أو الخامسة عشر". (عبد الهادي وآخرون، 2016، ص150)

كما يعرف بأنه " مرحلة من النمو تعبر عن فترة الميلاد وحتى البلوغ، وتستخدم أحياناً لتشير إلى الفترة الزمنية المتوسطة بين مرحلة المهد والمراهقة". (طه، وآخرون، 2003، ص266)

كما عرف بأنه " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه" (الأمم المتحدة، 2012، ص29)

كما يعرف **الطفل بأنه** " أي شخص من الجنسين دون سن 18، وهو نفس التعريف الذي قدمته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل".

(Ghana NGOs Coalition on the Rights of the Child, 2014, p.23)

أو أنها " المرحلة المبكرة من حياة الإنسان التي يعتمد فيها على الآخرين المحيطين به، ويكون الطفل في هذه المرحلة هو الطرف المستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي من حوله، والتي يزود عن طريقها بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير وأساليب التفكير وأنماط السلوك التي تؤثر في شخصيته واستيعابه للواجبات والالتزامات المرتبطة بتوقعات الأدوار في المستقبل، وبالتالي تحدد مستوى تكامله مع المجتمع على المستوى الثقافي والاجتماعي والوظيفي والمعياري والشخصي". (أبو السعود، 2017، ص3)

ويمكن تعريف **الطفل إجرائياً بأنه** : كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر.

2- مفهوم حقوق الطفل:

تعتبر حقوق الطفل محل اهتمام المجتمع الدولي باعتبار الطفل أولى فئات المجتمع بالرعاية والاهتمام، ومن أجل ذلك صدرت العديد من القوانين والمواثيق الخاصة بالطفل سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني، وتستمد تلك القوانين أصولها وروحها ومبادئها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (إسماعيل، 1999، ص41)

وتعرف **حقوق الطفل بأنها** "رعاية تلقائية للناشئين في التعبير عن شخصياتهم وحفز طاقاتهم الخلاقة الكافية بحيث تتلاءم مع الواقع فيبدعون منجزات تجسد أفكارهم ووجدانهم المنتج". (منصور، 1996، ص14)

كما تعرف **حقوق الطفل بأنها** مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الطفل بوصفه إنساناً، أو أنها " المكانة أو السلطة التي يستأثر بها الطفل، بمقتضى عمره أو ظروفه الخاصة، أو بمقتضى صفته الأدمية وباعتباره عضواً في جماعة بشرية - بالمشاركة مع غيره من أفراد المجتمع- بناء على نص في القانون أو حكم الشرع، بغرض تحقيق مصلحته الفضلى" (أحمد، 2015، ص224)

مما لا شك فيه أن مرحلة الطفولة أكثر المراحل التي يحتاج فيها الطفل إلى كثير من الأشياء والمتطلبات، باعتباره قاصر فإنه يعتمد على الأشخاص الأكبر منه سناً، لذلك يجب توفير هذه الاحتياجات كحق للطفل لضمان سلامته ونموه نمواً سليماً من جميع الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية. (عبد الله، 2003، ص91) ومن أهم هذه الحقوق :

أ- **الحقوق البيولوجية:** هذه الحقوق ترتبط بالتكوين البيولوجي للطفل حيث لا يمكن الاستغناء عنها فهي تحافظ على التوازن الحيوي لأجهزة الجسم المختلفة، نذكر منها:

- الحق في الغذاء الصحي.

- الحق في الرعاية الصحية.
- الحق في الملبس والسكن المناسب.
- ب- **الحقوق النفسية والاجتماعية:** هذه الحقوق ترتبط بالوظيفة النفسية للطفل والتي لا يستغني عنها حيث أنها تحافظ على التفاعلات والعلاقات الاجتماعية وبالتالي تحقيق الإشباع العاطفي للطفل، نذكر منها:
 - الحق في الأمن والطمأنينة.
 - الحق في الحب والمحبة.
 - الحق في التقدير الاجتماعي.
 - الحق في الشعور بالانتماء. (فهيمى، 2003، ص 147)

ج- الحقوق في الرعاية الوالدية والتوجيه:

- إن الرعاية الوالدية والتوجيه تتطلب - خاصة من جانب الأم - تحقيق مطالب النمو تحقيقاً سليماً يضمن الوصول إلى أفضل مستوى من مستويات النمو الجسمي والنفسى. (أحمد، 2002، ص 147)
- **ومن هنا يمكن تعريف حقوق الطفل إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنها:** " رعاية الطفل التي يكفلها له المجتمع كجزء من حقوق الإنسان وتتمثل في حق الطفل في التعبير عن رأيه، وحقه في الحصول على تعليم، وحقه في اللعب واللهو والإسهام في نشاطات ثقافية وفنية، وحقه في إنشاء مكتبات ونوادي له بهدف تمكين الطفل من صياغة عالمه الخاص".

3- مفهوم عمالة الطفل.

- تعرف عمالة الطفل بأنها " كل طفل يعمل في القطاع غير الرسمي (ورش، محلات) من سن 6 إلى 14 سنة. وهو بذلك كل طفل من حقه أن يكون داخل السلم التعليمي، ولكنه حرم من هذه الفرصة لسبب ما، وترك المدرسة والتحق بالعمل رغم أن القانون لا يجيز له العمل". (عامر وآخرون، 2014، ص 187)
- كما تعرف بأنها " كل طفل يعمل بموافقة أسرته وبالاتفاق مع صاحب العمل، والسبب في عمالة هؤلاء الأطفال هو الرغبة في العمل على تحسين دخل الأسرة وانخفاض قيمة التعليم لدى أسر هؤلاء الأطفال". (فهيمى، 2000، ص 80)
- وتعرف أيضاً بأنها " كل عمل ضار بصحة الطفل أو نموه أو رفايته"، أو أنها " استخدام الأطفال في الأعمال المختلفة قبل أن يتم نموهم، ويترتب على تشغيلهم في سن مبكرة في أعمال شاقة إعاقه نموهم الجسماني، والحيلولة بينهم وبين الحصول على فرص التعليم الأساسي" (محمد، 2013، ص 474)

- **ومن هنا يمكن تعريف عمالة الأطفال إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنها:** " كل عمل يؤديه الأطفال دون سن 18 عام مقابل أجر، وبموافقة الأسرة لتحسين دخلها، ويتم استغلالهم، ويعرضهم لمخاطر صحية وجسمية ونفسية، مما يعيق حقهم في اللعب واللهو والإسهام في نشاطات ثقافية وفنية، وكذلك الحصول على فرص التعليم الأساسي.
- عمالة الأطفال بين الآثار الإيجابية والسلبية:**

العمل ضروري ومهم بالنسبة للفرد، فيه يشعر بالأهمية والتقدير لنفسه أو من طرف الآخرين، فنجاح الفرد في عمله يحقق له من الناحية النفسية والاجتماعية الصحة الجيدة، أما بالنسبة لعمالة الأطفال هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية. وسوف نعرضها على النحو التالي:

أ- الآثار الإيجابية لعمالة الأطفال:

إن عمل الأطفال ليس شراً خالصاً، فعمل الأطفال يمكن أن يحقق زيادة في دخل الأسرة مما يؤدي إلى تحسين أوضاعها المعيشية، كما أنه يساعد الطفل على اكتساب مهارات مهنية تساعده على مواجهة الحياة. (طه، 1999، ص12) وقد يكون العمل بالنسبة لبعض الأطفال الذين يجدون صعوبات في الدراسة وسيلة للتخلص من عنف الوالدين وتأنيبهم وعقابهم في كل مرة يفشلون فيها في الدراسة، كما قد يكون الطفل- كما يحدث في كثير من الأحيان- هو العائل الذي يمكن أن يساعد الأسرة في توفير بعض احتياجاتها، وأنه بدونها قد لا تجد هذه الأسرة الحد الأدنى من متطلبات الحياة (علي، أبو طيرة، 1997، ص19) ومن ثم فإن العمل في هذه الحالة يعد قيمة اجتماعية يشعر الطفل من خلالها أنه أصبح مسؤولاً عن إعالة بقية أفراد الأسرة الأقل سناً، بل إنه في بعض الأحيان قد يكون عمل الأطفال وسيلة يستكمل من خلالها بقية أفراد الأسرة تعليمهم الذي حرم منه الطفل العامل. (عاشوري، 2012، ص96)

ب- الآثار السلبية لعمالة الأطفال:

بعض النظر عن الجوانب الإيجابية التي تحققها عمالة الأطفال سواء لأنفسهم أو للآخرين، فإن هناك آثار سلبية أيضاً، ومن الصعب جدا الفصل بين هذه الآثار على الطفل العامل وأسرته، وعلى المجتمع المحيط به، وهذا لتداخل العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة، ولكن في هذه الدراسة تم الفصل بينها من أجل التوضيح فقط.

- **الآثار الجسدية:** إن اتساع الحوادث والأمراض التي يكون الأطفال ضحيتها وهم يعملون قضية تشغل الكثير من الباحثين، ففي العديد من البلدان يلاحظ أن أكثر من ثلثي عدد الأطفال العاملين يتعرضون إلى الأخطار، ويمكن أن تكون لهذه الظروف الخطرة نتائج مفعجة على صحتهم، وهو ما يعرض تطورهم ونموهم الجسماني للخطر بشكل واضح. (الحديثي، 1999، ص54)

- **الآثار الاجتماعية:** خبرات الطفولة وتجاربها تترك بصماتها القوية في مرحلة الرشد، ذلك لأن حياة الإنسان سلسلة متصلة الحلقات يؤثر فيها السابق في اللاحق والحاضر في المستقبل، فمرحلة الطفولة هي المرحلة التي تتكون فيها جذور الشخصية أو أصولها الأولى (العيسوي، 2000، ص237)

إن تعرض الأطفال العاملين إلى معاملة قاسية وعنيفة من قبل أرباب العمل تترك ضربات موجهة على نفسيتهم وعدم إحساسهم بالأمن والاستقرار، ومن شأن فقدان الإحساس بالأمن لدى الطفل أن يزعزع ثقته بنفسه ويفضي به إلى الحرمان من إشباع دافع الأمن عند الطفولة. (منصور، 2007، ص195)

- **تأثير العمل على النمو العقلي:** إن عدم التحاق الطفل بالمدرسة والتوجه نحو العمل تعتبر من الأخطار التي تؤثر على نموه العقلي، حيث أن تطوره العلمي يتأثر فتنخفض قدراته على القراءة، الكتابة، الحساب، إضافة إلى قدراته الإبداعية. (عاشوري، 2012، ص98)

- **تأثير العمل على التطور الاجتماعي:** يتأثر التطور الاجتماعي للطفل الذي يعمل كالشعور بالانتماء للجماعة، والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصحيح والخطأ، كما تنشأ لديه حالة من الانطواء والانعزالية عن أفراد المجتمع. (منصور، 2007، ص197)

العوامل المؤدية لعمالة الأطفال:

أ- العوامل الاقتصادية: إن العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي لظهور عمل الأطفال، وقد أوضحت الدراسات أن أرباب أسر الأطفال العاملين ينتمون إلى الفئات الدنيا في القوى العاملة، فمعظمهم عمال يدويين، عمال الخدمات، صغار الفلاحين، وعليه فإن الفقر هو العامل الرئيسي والأساسي في التحاق الطفل بسوق العمل في سن مبكرة. (سوالمية، 2007، ص91) فالطفل الصغير عندما يرى وضع أسرته الفقيرة ويستوعب حالتهم يحاول هو أيضا المساهمة في الحفاظ عليها، وهذا ما أكد عليه أبو النصر على أن " شعور الطفل بحاجة الأسرة إلى النقود، وارتفاع تكاليف المعيشة، والرغبة في مساعدة الأسرة ماديا أو التخفيف عنها، هو أهم العوامل التي تدفع الطفل للخروج لسوق العمل وتحمل الأعباء الشديدة". (موسي، 2009، ص269)

ب- العوامل الاجتماعية والأسرية: الطفل كائن اجتماعي ينتمي إلى مجموعة من الجماعات، وأولى وأهم هذه الجماعات هي الأسرة، التي تمنحه المكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وتشكل أول وسط للتبادل والتفاعل بينه وبين العالم الخارجي، فتوجد الطفل داخل الأسرة يتأثر بجميع العوامل الاجتماعية التي تحكم كيانها، حيث تتعمق فكرة العمل لدى الطفل، نظراً لنشأته في أسرة يعمل فيها الأب وباقي الذكور بأعمال مختلفة وخاصة الأعمال اليدوية دون الحصول على مستوى تعليمي مناسب. (علي، أبو طيرة، 1997، ص16)

مشكلات الأطفال العاملين:

تعاني فئة الطفولة الكثير من المشكلات وذلك لحدثة عهدها وقلة خبرتها في التعامل مع المواقف الحياتية، ويمكن حصر المشكلات التي يتعرض لها الأطفال العاملين في الآتي:

أ) المشكلات الأسرية: الأسرة هي أول بيئة اجتماعية للطفل، ولا توجد طفولة سوية إلا في إطار الأسرة، فهي الخلية الأولى التي تتولى رعاية الطفل منذ ولادته وعبر سنوات عمره، كما أنها المصدر الأساسي لإشباع كافة احتياجات الطفل، وإذا كان هناك نوع من الحرمان من إشباع مثل هذه الاحتياجات، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات التي تؤثر على الطفل مستقبلاً. (بركات، محمد اسماعيل، 2006، ص68)

لذا فإن أسرة الطفل العامل قد تمر بمواقف اجتماعية متعددة من أهمها:

- تواجه الأسر في مراحلها الأولى صعوبة في التكيف الاجتماعي مما قد يحدث نوعاً من التصدع بسبب اختلاف النمط الثقافي للزوجين والذي يتمثل في اختلاف العادات والاتجاهات والقيم، بجانب صراع أو تضارب الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، فقد يتخلى والد الطفل العامل عن دوره في الأسرة كالانشقاق عنها مما يؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات الأسرية.

- المستوى الاقتصادي للأسرة يؤثر حتماً على الحياة الأسرية، فسوء الحالة الاقتصادية يترتب عليه بعض المشكلات، كانهراف بعض الأبناء، وانخفاض مستوى التعليم وخروج الأبناء للعمل في سن مبكرة، كما أن ذلك يعد عاملاً للتفكك الأسري. (الطايفي، عبده كامل، 1999، ص45)

ب) المشكلات الصحية: غالباً ما يكون الأطفال العاملين أكثر عرضه للمشكلات الصحية ذلك لأن الخروج للعمل في سن مبكرة تكون له آثاراً صحية سيئة على التكوين الجسمي والعقلي والنفسي، أيضاً فهم غالباً ما يفتقدون إلى الوجبات الغذائية المناسبة، كما أن هؤلاء الأطفال يتعرضون للإصابات أثناء العمل بسبب عدم القدرة على القيام ببعض المسئوليات لنقص الجانب المهاري لدى هؤلاء الأطفال. (بركات، محمد اسماعيل، 2006، ص98)

ج) المشكلات النفسية: لاشك أن عمل الأطفال مبكراً واستغلالهم يؤدي إلى حرمانهم من إشباع حاجاتهم النفسية كالحاجة لرعاية الوالدين، التوجيه والتقدير الاجتماعي، تعليم المعايير السلوكية، كما أن عمل الطفل من سن مبكرة يحرمه من حقه

في أن يعيش طفولته مثل أقرانه من غير العاملين، الأمر الذي يؤدي إلى سوء التوافق لدى الطفل العامل ويترتب على ذلك حدوث العديد من المشكلات النفسية التي تظهر على الأطفال العاملين. (الصدقي، سلوى، 2002، ص105)

(د) **المشكلات التعليمية:** إن سوء النظام التعليمي وكثرة مشاكله يدفع الطفل إلى الهروب من المدرسة لعدم تكيفه مع جوها، وما يلاقيه بها من عنف، بجانب كثرة الأعباء الدراسية التي تعجز الأسرة عن تحملها كل ذلك يجعل الطفل يعاني العديد من المشكلات ومن ثم النزول المبكر إلى سوق العمل. (عصر، سامي، 1999، ص12)

(هـ) **المشكلات الاجتماعية:** فالأطفال العاملون يعانون من سوء العلاقات الأسرية فهم يعيشون ظروفًا أسرية قاسية مما يجعل هناك اضطراب في شخصياتهم، كما أنهم يعانون الحرمان من الرعاية الأسرية، فهم يفتقدون العيش في محيط تسود فيه المحبة والتماسك بين أفرادهم، كما أن هناك مجموعة أخرى من المشكلات الناجمة عن تلك الظاهرة والتي تؤثر على الطفل العامل نفسه وعلى المجتمع ككل منها: ضعف الروابط الأسرية، زيادة معدلات الأمية، ارتفاع نسبة البطالة بين البالغين، تدهور الأخلاقيات، زيادة حجم الأسرة لاستخدامهم في العمل. (سلامة، محمود السيد، 2009، ص52)

(و) **مشكلات بيئة العمل:** غالباً ما يعمل الأطفال العاملين في ظل بيئة عمل قاسية، حيث لا تتوفر في معظم الورش التي يعمل بها هؤلاء الأطفال الإضاءة والتهوية الكافية، كما تعاني معظم الورش من عدم الاهتمام بالنظافة، حيث لا تتم عمليات النظافة إلا مرة واحدة أسبوعياً، كما أن هؤلاء الأطفال غالباً ما يعملون لساعات طويلة ويتعرضون للعديد من الإصابات، هذا بجانب غياب وسائل الوقاية والإسعاف وما يتطلبه الأمن الصناعي. (طه، فرج عبد القادر، 1988، ص59)

- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وهي أنسب أنواع الدراسات لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، ذلك أن الدراسة الوصفية تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الأوضاع أو الأحداث وهنا تعتبر الدراسة الوصفية مناسبة لطبيعة الدراسة الراهنة حيث تنتج الدراسة إلى:-

أ- الوصف الكمي والكيفي للخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة.

ب- الوصف الكمي والكيفي للأوضاع الأسرية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة.

2- **منهج الدراسة:** تنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ويتمثل المنهج المستخدم في عينة من الأطفال العاملين بمدينة الحرفيين بمحافظة القاهرة.

3- **أدوات الدراسة:** اتساقاً مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد اعتمدت الباحثة على استبانة عن ظاهرة عمالة الأطفال مطبق على الأطفال العاملين بمدينة الحرفيين من تصميم الباحثة، وهذه أداة تتفق مع مشكلة الدراسة وطبيعتها.

4- تصميم أداة الدراسة:

أ- **وصف أداة الدراسة:** تعبر هذه الأداة عن استبانة يعتمد على التقرير الذاتي، وتشمل على خمس أبعاد على النحو التالي (خصائص الأطفال العاملين، أهم أوجه الرعاية التي تنقص الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة، أثر عمالة الأطفال على تدني حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم، أثر عمالة الأطفال على تدني حقهم في اكتساب الخبرات المهنية، أثر عمالة الأطفال على تدني الخبرة الحياتية للطفل العامل)، وتم تصميم الاستبانة ليكون على مستوى القياس الترتيبي، وأعدت الباحثة الاستبانة ليكون من نوع مقياس التقدير ولذلك سوف تعطى الباحثة لكل فقرة أوزاناً متدرجة.

فقد اعتمد الاستبانة على التدرج الخماسي، بحيث تكون الاستبانة لكل عبارة (أوافق بشدة - أوافق - أوافق إلى حد ما - لا أوافق - لا أوافق بشدة) وأعطيت لكل استبانة من هذه الاستجابات وزناً (درجة).

- فالعبارات الموجبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: أوافق بشدة (خمس درجات)، أوافق (أربع درجات)، أوافق إلى حد ما (ثلاث درجات)، لا أوافق (درجتان)، لا أوافق بشدة (درجة واحدة).

- والعبارات السالبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: أوافق بشدة (درجة واحدة)، أوافق (درجتان)، أوافق إلى حد ما (ثلاث درجات)، لا أوافق (أربع درجات)، لا أوافق بشدة (خمس درجات).

تم بناء الاستبانة وتقسيمه إلى فئات حتى يمكن التوصل إلى نتائج الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الاستبانة الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة ($5 - 1 = 4$)، تم تقسيمه على عدد خلايا الاستبانة للحصول على طول الخلية المصحح ($4 / 5 = 0.80$) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبانة أو بداية الاستبانة وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (1) يوضح مستويات أبعاد الاستبانة لتقدير استجابات المبحوثين

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - أقل من 1.79	مستوى منخفض جداً
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1.80 - أقل من 2.59	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2.60 - 3.39	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 3.40 - 4.19	مستوى عالي
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 4.20 - 5.00	مستوى عالي جداً

ب- اختبار الصدق الظاهري للإستبانة.

- في هذه المرحلة تم عرض فكرة الإستبانة في صورتها الأولى على عدد (10) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا، وتم إعداد الصورة المبدئية للتحكيم متضمنة أهداف وفروض الدراسة وقد استفادت الباحثة من كافة الآراء والملاحظات في التعرف على مدى صلاحية الإستبانة في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وفي ضوء ملاحظاتهم تم إعادة الترتيب والصيغة لبعض الأبعاد كذلك تم استبعاد بعض العبارات غير المرتبطة وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الإستبانة في صورته النهائية.

ج- الصدق الإحصائي:

اعتمدت الدراسة في التأكد من الصدق الإحصائي على طريقة (إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق الإستبانة على عينة من الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة وعددهم (20) مفردة، ثم إعادة تطبيق الاستبانة على العينة نفسها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني للتحقق من مدى الصدق الإحصائي للإستبانة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح في الجدول التالي:-

جدول (2) حساب معامل الارتباط لمحاوَر الإستبانة باستخدام معامل سبيرمان

م	المتغير	معامل الارتباط
1	أهم أوجه الرعاية التي تنقص الأطفال	0.713**
2	عمالة الأطفال وتدني حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم	0.647**
3	عمالة الأطفال وتدني حقهم في تنمية الخبرات المهنية	0.741**
4	تناول عمالة الأطفال وتدني خبراتهم الحياتية	0.871**
	الاستبانة ككل	0.743**

** دالة عند مستوى معنوية (0.01) * دالة عند مستوى معنوية (0.05)

يتضح من الجدول السابق أن معظم محاور الإستبار دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل محور على حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

د- الاتساق الداخلي لفقرات الإستبار

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الإستبار هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الإستبار الكلية، ويتم ذلك من حساب معامل ثبات (ألفا - كرونباخ) باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب

جدول (3) يوضح مستويات الاتساق الداخلي باستخدام (معامل ألفا - كرونباخ)

م	المتغير	معامل ألفا كرونباخ
1	أهم أوجه الرعاية التي تنقص الأطفال	0.703
2	عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم	0.742
3	عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية الخبرات المهنية	0.728
4	تناول عمالة الأطفال وتدنى خبراتهم الحياتية	0.716

Reliability Coefficients:

N of Cases = (20)

N of Items = (4)

Alpha= (0.722)

نلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الاتساق الداخلي Alpha لعبارات الاستبار يساوي 0.722 وهو معامل ثبات مقبول. وبذلك يكون قد تأكد من صدق وثبات فقرات الإستبار وبذلك أصبح الإستبار صالح للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

5- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: قامت الباحثة باختيار المجال المكاني للدراسة بمدينة الحرفين بمحافظة القاهرة وقد يرجع أسباب اختيار المجال المكاني للدراسة بسبب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في ورش تصليح وتجديد السيارات وهي المهنة المنتشرة بمدينة الحرفين.

ب- المجال البشري للدراسة: تمثل المجال البشري للدراسة الحالية في الاطفال العاملين بمدينة الحرفين

- العينة: عينة عشوائية بسيطة من الأطفال العاملين بورش تصليح وتجديد السيارات بلغ قوامها (67) مفرد جميعهم ذكور.

ج- المجال الزمني: وتحدد في فترة جمع البيانات من الميدان الدراسة والتي بلغت تقريباً ثلاث شهور حيث بدأت في 2019/3/15 حتى 2019/6/21.

نتائج الدراسة:

1- تحديد الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة:

قامت الدراسة بتحديد خصائص الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة من خلال استخدام النسبة والتكرارات والانحراف المعياري على النحو التالي:

جدول (4) يوضح توزيع الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة طبقاً للخصائص الاجتماعية

(ن=67)		المتغيرات	
ع	س-		
9.841	15.42	السن	
6.028	350.18	الدخل الأسبوعي لعملك	
%	ك	الاستجابة	م
11.9	8	أقل من السن	1
25.4	17	لم يلتحق	2
7.5	5	ملتحق حالياً	3
46.3	31	التحق وتسرب من التعليم	4
9.0	6	حاصل على الابتدائية	5
20.9	14	تكرار الرسوب في المدرسة	1
31.3	21	ضعف دخل الأسرة	2
11.9	8	وفاه أحد الوالدين	3
9.0	6	انفصال الوالدين	4
6.0	4	عدم رغبة الأسرة في التعليم	5
20.9	14	عدم رغبتني في التعليم	6
3.0	2	أقل من 4 ساعات في اليوم	1
20.9	14	من 4 - 8 ساعة	2
56.7	38	8 - 12 ساعة	3
19.4	13	أكثر من 12 ساعة	4
17.9	12	أقل من 3 أفراد	1
61.2	41	3 - 6	2
20.9	14	أكثر من 6 أفراد	3
73.1	49	عمل يدوي	1
26.9	18	عمل ميكاني	2
76.1	51	منخفض	1
23.9	16	متوسط	2
0.0	0	كبير	3
16.4	11	أقل من سنة	1
11.9	8	من سنة إلى أقل من سنتين	2

28.4	19	من سنتين إلى أقل أربع سنوات	3	
43.3	29	أربع سنوات فأكثر	4	

تابع جدول(4) يوضح توزيع الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة طبقاً للخصائص الاجتماعية

(ن=67)		المتغيرات		
ع	س-			
26.9	18	يعيشان معاً	1	الحالة الاجتماعية الحالية للأبوين
40.3	27	أحدهم متوفى	2	
16.4	11	مطلقان	3	
10.4	7	منفصلان بدون طلاق	4	
3.0	2	ملك	1	نوع مسكن الأسرة
61.2	41	إيجار	2	
35.8	24	مشترك	3	
64.2	43	ألعب مع أصحابي	1	الأنشطة التي تقوم بها يوم الإجازة الأسبوعية
10.4	7	أستريح في المنزل	2	
17.9	12	ليس عندي إجازة	3	
7.5	5	أشاهد التلفاز	4	
46.3	31	يضر بني	1	موقف صاحب العمل عندما أخطأ
22.4	15	يشتمني	2	
19.4	13	يؤنبني	3	
7.5	5	يخصم من أجرى	4	
4.5	3	لا يفعل شيء	5	
40.3	27	أمي	1	مستوى تعليم الأب
35.8	24	يقرأ ويكتب	2	
17.9	12	تعليم أقل من المتوسط	3	
6.0	4	تعليم متوسط	4	
0.0	0	تعليم فوق المتوسط	5	
0.0	0	جامعي	6	
56.7	38	أمي	1	مستوى تعليم الأم
40.3	27	يقرأ ويكتب	2	
3.0	2	تعليم أقل من المتوسط	3	

0.0	0	تعليم متوسط	4
0.0	0	تعليم فوق المتوسط	5
0.0	0	جامعي	6

من خلال قراءة الجدول السابق نجد أن متوسط أعمار الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة بلغ (15) عام تقريباً بانحراف معياري بلغ (9.841)، ومن خلال تحليل نتائج العمر نجد ارتفاع معامل التشتت في عينة الدراسة، أي أن هناك اختلاف كبير بين أعمار عينة الدراسة وهذا يشير إلى خروج الأطفال للعمل في مختلف الأعمار، وهو ما يعارض القانون الذي نص على منع الأطفال من العمل في سن مبكر وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية الطفل.

وتشير نتائج الجدول إلى أن متوسط أجر الطفل الأسبوعي بلغ (350) جنيهه بانحراف معياري بلغ (6.028) وهو أجر زهيد، مما يشير إلى استغلال الأطفال من قبل أصحاب العمل نظراً لانخفاض الأجر الذي يتقاضاه هؤلاء الأطفال، وهو ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل من منع استغلال الأطفال في العمل.

كما أكدت نتائج الجدول أن نسبة (46.3%) من الأطفال العاملين قد التحقوا بالتعليم وتسربوا، وأن نسبة (25.4%) من الأطفال العاملين لم يلتحقوا من الأساس بالتعليم، وأن نسبة (11.9%) من الأطفال العاملين أقل من السن الإلزامي لتعليم الأطفال، وأن نسبة (9.0%) من الأطفال العاملين حاصلين على الابتدائية، وأن نسبة (7.5%) من الأطفال العاملين ملتحقاً حالياً بالدراسة.

وأشارت نتائج الدراسة أن أسباب خروج الطفل للعمل تمثلت في ضعف دخل الأسرة بنسبة (31.3%)، يليها كل من تكرار الرسوب في المدرسة، وعدم رغبته في التعليم بنسبة (20.9%) لكل منهما، يليها وفاه أحد الوالدين بنسبة (11.9%)، يليها انفصال الوالدين بنسبة (9.0%)، يليها عدم رغبة الأسرة في التعليم بنسبة (6.0%)، وتؤكد نتائج الجدول أن السبب الرئيسي لخروج الأطفال للعمال هو الفقر ويليه التسرب من التعليم ثم المشكلات الأسرية.

كما أشارت نتائج الجدول السابق أن عدد ساعات العمل التي يقضيها الطفل في العمل بلغت من (8 - 12) ساعة بنسبة (56.7%)، يليها من (4 - 8) ساعة بنسبة (20.9%)، يليها أكثر من (12) ساعة بنسبة (19.4%)، يليها أقل من (4) ساعات في اليوم بنسبة (3.0%)، وهذا يشير إلى الاستغلال الكبير للأطفال في العمل لساعات طويلة مما يسبب الإجهاد الجسدي للأطفال نتيجة العمل لساعات طويلة في أعمال شاقة.

وأكدت نتائج الجدول أن عدد أفراد أسرة الطفل العامل بلغ من (3- إلى أقل من 6) أفراد بنسبة (61.2%)، يليها أكثر من (6) أفراد بنسبة (20.9%)، يليها أقل من 3 أفراد بنسبة (17.9%). ويشير كبر حجم الأسرة إلى مدى الضغوط الكبيرة التي تعانيها أسر الأطفال العاملين من ضغوط الدخل والإنفاق.

أما بالنسبة لنوع العمل جاء غالبية الأطفال من العاملين بالحرف اليدوية بنسبة (73.1%)، يليها من يعملون بعمل ميكاني بنسبة (26.9%)، وهو ما يشير إلى اعتماد أصحاب العمل على العمالة اليدوية للأطفال.

وجاءت مدة عمل الطفل أربع سنوات فأكثر بنسبة (43.3%)، يليها من سنتين إلى أقل أربع سنوات بنسبة (28.4%)، يليها أقل من سنة بنسبة (16.4%)، يليها من سنة إلى أقل من سنتين بنسبة (11.9%).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية للأبوين فجاءت نسبة (40.3%) أحدهم متوفى، يليها يعيشان معاً بنسبة (26.9%)، يليها مطلقان بنسبة (22.4%)، يليها منفصلان بدون طلاق بنسبة (10.4%). وتشير تلك النتائج بأن هناك ارتفاع ملحوظ وملحوظ في نسبة عمالة الأطفال في حالة التفكك الأسري.

أما بالنسبة لحالة المسكن نسبة (61.2%) من الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة يسكنون في منزل إيجار، وجاءت نسبة (35.8%) يعيشون في منزل مشترك، وأخيراً جاءت نسبة (35.8%) يعيشون في منزل ملك وتشير هنا بيانات حالة المسكن إلى الانخفاض الشديد في المستوى الاجتماعي لدى أسر الأطفال العاملين.

وجاءت نتائج الجدول والخاصة بالأنشطة التي يقوم بها الطفل العامل يوم الإجازة الأسبوعية أن نسبة (64.2%) من الأطفال يلعبون مع أصحابهم، بينما جاءت نسبة (17.9%) ليس عندهم إجازة، ونسبة (10.4%) يستريحون في المنزل، ونسبة (7.5%) يشاهدون التلفاز يوم الراحة.

أما بالنسبة لموقف صاحب العمل عندما يخطئ الطفل في العمل فإن نسبة (46.3%) يتعرضون للضرب، بينما نسبة (22.4%) يتعرضون للشتيمة والسب، و نسبة (19.4%) يتعرضون للتأنيب، و(7.5%) يتم الخصم من أجرهم، بينما نسبة (4.5%) لا يتعرضون لشيء. وتشير نتائج الجدول إلى الغالبية العظمى من أصحاب العمل يعتقدون أن الطفل يتعلم من خلال التأديب المادي (الضرب)، أو المعنوي (الشتيمة والتأنيب) أو الخصم من الأجر.

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الأمية بين آباء الأطفال العاملين بلغت (4.3%)، وجاءت نسبة (35.8%) من الآباء يقرؤون ويكتبون، بينما بلغت نسبة الآباء الذين تعليمهم أقل من المتوسط (17.9%)، وبلغت نسبة الآباء الذين تعليمهم متوسط (6.0%).

ويشير الجدول إلى أن أمهات الأطفال العاملين أميات بنسبة (56.8%)، بينما بلغت نسبة الأمهات اللاتي يقرئن ويكتبن (40.3%)، وبلغت نسبة الأمهات اللاتي تعليمهن أقل من المتوسط (3.0%). وتؤكد نتائج الجدول أن مستوى تعليم الأب والأم لدى الأطفال العاملين منخفض مما يشير إلى أن تعليم الوالدين له تأثير في خروج الأطفال للعمالة.

أما بالنسبة لمستوى دخل الأسرة جاء معظمهم من أصحاب الدخل المنخفض بنسبة (76.1%)، يليها أصحاب الدخل المتوسط بنسبة (23.9%)، وتشير نتائج الجدول إلى أن غالبية أسر الأطفال العاملين يعانون من انخفاض الدخل مما يدفعهم إلى اللجوء إلى تشغيل أطفالهم للمساعدة على زيادة دخلهم.

2- تحديد أهم الحقوق التي يفقدها الطفل العامل داخل المجتمع الذي يعيش فيه:

قامت الدراسة بتحديد أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة من خلال استخدام النسبة والتكرارات والانحراف المعياري على النحو التالي:

جدول (5) يوضح توزيع الأطفال العاملين طبقاً لأهم أوجه الرعاية التي تنقصهم (*)

م	أوجه الرعاية	ك	%
1	رعاية صحية	60	89.6
2	رعاية تعليمية	49	73.1
3	رعاية ثقافية	44	65.7
4	رعاية أسرية	64	95.5

5	رعاية ترفيهية	59	88.1
6	رعاية مادية	62	92.5

أكدت نتائج الجدول السابق أن الأطفال العاملين يفقدون الكثير من حقوقهم داخل المجتمع حيث بلغت نسبة أفتقادهم للرعاية الأسرية (95.5%)، يليها افتقادهم للرعاية المادية بنسبة (92.5%)، يليها افتقادهم للرعاية الصحية بنسبة (89.6%)، يليها افتقادهم للرعاية الترفيهية بنسبة (88.1%)، يليها افتقادهم للرعاية التعليمية بنسبة (73.1%)، يليها افتقادهم للرعاية الثقافية بنسبة (65.7%). وتشير نتائج هذا الجدول أن الطفل العامل يعاني من افتقاده لكثير من الحقوق التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل.

3- تحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حق الطفل في تنمية قدراته ومهاراته:

قامت الدراسة بتحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم باستخدام المتوسط الحسابي والنسبة المئوية المرجحة واختبار (T) لمجموعة واحدة على النحو التالي:

جدول (6) يوضح العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم

م	الاستجابات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة (T)	الدلالة
1	لا يمكن لعملي تطوير ذاتي.	3.55	71.1	6.70	*0.00
2	ليس لدي القدرة للاستقلال والاعتماد على نفسي.	2.88	57.5	-1.30	0.196
3	يؤثر عملي سلباً على ضعف نواحي الابتكار لدى.	3.54	72.3	6.66	*0.00
4	لا أستطيع بسبب عملي تنمية شخصيتي لتكون ايجابية.	3.66	73.2	8.84	*0.00
5	يؤثر عملي على قدرتي على مواجهة المشكلات وحلها.	3.31	66.3	3.80	*0.00
6	يؤثر عملي على تدنى مهارات المشاركة الاجتماعية .	3.51	70.8	6.29	*0.00
7	لا أستطيع بسبب عملي اكتساب مهارات وخبرات جديدة	3.46	69.1	5.69	*0.00
8	يؤثر عملي سلباً علي تنمية قدراتي الإبداعية.	3.75	75.0	10.11	*0.00
	القيمة العامة للمعيار	3.44	69.1	7.2	*0.00

** دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

* دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

- أكدت نتائج الجدول السابق والخاص بأثر عمالة الأطفال على تدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم على ما يلي:
- تؤثر عمالة الأطفال سلباً على تنمية قدرات الأطفال الإبداعية بمتوسط حسابي (3.75) بمتوسط نسبي (75.0%) حيث جاءت قيمة (T) تساوي (10.11) وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).
 - تحد عمالة الأطفال من تنمية شخصية الطفل لتكون ايجابية بمتوسط حسابي (3.66) بمتوسط نسبي (73.2%) حيث جاءت قيمة (T) تساوي (8.84) وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).
 - تضعف عمالة الأطفال من التطوير الذاتي للأطفال بمتوسط حسابي (3.55) بمتوسط نسبي (71.1%) حيث جاءت قيمة (T) تساوي (6.70) وهي دالة عند ($\alpha < 0.05$).

- إن هناك تأثير للعمل بالسلب على ضعف نواحي الابتكار لدى الطفل العامل بمتوسط حسابي (3.54) بمتوسط نسبي (72.3%) حيث جاءت قيمة (T) تساوى 6.66 وهى دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$.
- هناك تأثير للعمل على تدنى مهارات المشاركة الاجتماعية لدى الطفل العامل بمتوسط حسابي (3.51) بمتوسط نسبي (70.8%) حيث جاءت قيمة (T) تساوى (6.29) وهى دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$.
- لا يستطيع الطفل العامل بسبب عمله اكتساب مهارات وخبرات جديدة بمتوسط حسابي (3.46) بمتوسط نسبي (69.1%) حيث جاءت قيمة (T) تساوى (5.69) وهى دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$.
- يؤثر العمل على قدره الطفل على مواجهة المشكلات وحلها بمتوسط حسابي (3.31) بمتوسط نسبي (66.3%) حيث جاءت قيمة (T) تساوى (3.80) وهى دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$.
- إن عمل الطفل ليس له تأثير على قدرته الاستقلالية والاعتماد على النفس حيث جاءت العبارة بمتوسط حسابي (2.88) بمتوسط نسبي (57.5%) جاءت قيمة (T) تساوى (-1.30) وهى غير دالة حيث أن $(0.05 \geq 0.05)$
- وبالنظر إلى القيمة العامة للمعيار فإن المتوسط حسابي يساوى (3.44) بمتوسط نسبي (69.1%) وجاءت قيمة (T) (7.2) وهى دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يشير إلى أن هناك موافقة على أثر عمالة الأطفال على تدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم، تستنتج الدراسة من نتائج الجدول أن العمل لا يتيح الفرصة للطفل لأن ينمي قدراته على الإبداع، ويعمل على هدم وتشويه التفكير والشخصية الإبداعية عن طريق هدم ما يمتلكه الطفل من قدرات من الممكن أن يوظفها مستقبلاً في أعمال وأفكار إبداعية تخلق منه قائداً ناجحاً يساهم في بناء مؤسسات وطنه. كما يخلق لدى الطفل شعور بأنه أقل من غيره من الأطفال في مثل عمره، وهو ما تحرمه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من حق الطفل في تنمية قدراته ومهارته.

4- تحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حق الطفل في تنمية الخبرة المهنية له:

قامت الدراسة بتحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية الخبرات المهنية لديهم باستخدام المتوسط الحسابي والنسبة المئوية المرجحة واختبار (T) لمجموعة واحدة على النحو التالي:

جدول (7) يوضح العلاقة بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية الخبرات المهنية لديهم

م	الاستجابات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة (T)	الدلالة
1	يقلل عملي من فرص حصولي على التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية.	3.74	74.8	8.9	*0.00
2	يؤثر عملي بالسلب على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تقدير الذات واحترام العمل والعمال.	3.60	72.0	6.9	*0.00
3	يتأثر مستواي بالسلب حسب طبيعة العمل الذي أقوم به	3.80	75.9	10.1	*0.00
4	أعاني من تدنى خبراتي في التعامل مع مشكلاتي المهنية.	3.69	73.8	8.4	*0.00
5	بسبب عملي لا أستطيع اكتشاف قدراتي وميولي المهنية.	3.71	74.1	8.8	*0.00
6	أعاني من تدنى قدرتي على إتقان العمل والتدريب عليه	3.24	64.7	2.7	*0.08
7	لا أستطيع تقديم إضافات جديد لعملي بسبب نقص خبراتي المهنية	3.46	69.2	5.9	*0.00
8	تسبب عملي في تدنى مستوى ثقافي	3.34	66.8	3.9	*0.00

*0.00	8.6	70.2	3.51	القيمة العامة للمعيار
** دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)				* دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)
أكدت نتائج الجدول السابق والخاصة بتدني حق الأطفال العاملين في اكتساب الخبرات المهنية على ما يلي:				
- يتأثر مستوى الطفل بالسلب حسب طبيعة العمل الذي يقوم به، حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.80) ومتوسط نسبي بلغ (75.9%) وجاءت قيمة (T) تساوى (10.1) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- يقلل عمل الطفل من فرص حصوله على التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.74) ومتوسط نسبي بلغ (74.8%) وجاءت قيمة (T) تساوى (8.9) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- يؤدي عمل الطفل إلى عدم استطاعته اكتشاف قدراته وميوله المهنية حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.71) ومتوسط نسبي بلغ (74.1%) وجاءت قيمة (T) تساوى (8.8) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- تدنى خبرات الطفل العامل في التعامل مع مشكلاته المهنية حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.69) ومتوسط نسبي بلغ (73.8%) وجاءت قيمة (T) تساوى (8.4) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- تؤثر عمالة الأطفال بالسلب على تنمية اتجاهاتهم الايجابية نحو تقديرهم لذاتهم واحترام العمل والعمال حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.60) ومتوسط نسبي بلغ (72.0%) وجاءت قيمة (T) تساوى (6.9) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- لا يستطيع الطفل العامل تقديم إضافات جديد لعمله بسبب نقص خبراته المهنية حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.46) ومتوسط نسبي بلغ (69.2%) وجاءت قيمة (T) تساوى (5.9) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- يسبب عمل الطفل تدنى مستواه الثقافي حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.34) ومتوسط نسبي بلغ (66.8%) وجاءت قيمة (T) تساوى (3.9) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
- أدى عمل الطفل إلى تدنى قدراته على إتقان العمل والتدريب عليه حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.24) ومتوسط نسبي بلغ (64.7%) وجاءت قيمة (T) تساوى (2.7) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).				
وبالنظر إلى القيمة العامة لمعيار أثر عمالة الأطفال على تدنى حقهم في اكتساب الخبرات المهنية فإنه جاء بمتوسط حسابي (3.51) وبلغ المتوسط النسبي للمعيار (70.2) وجاءت قيمة (T) تساوى (8.6) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد على أن عمالة الأطفال تؤدي إلى تدنى مستوى أداء الطفل وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الأعمال التي يقوم بها الأطفال لا تزودهم بقدر كاف من المعلومات عن سوق العمل، وليس هناك أي مجال لتحسين وتطوير هذا العمل، ويعود ذلك إلى أن العمل الذي يقوم به الطفل لا يقوم على أسس علمية ومهنية سليمة، إضافة إلى أن أصحاب العمل لا يعطون الطفل العامل الفرصة لكي يتعلم المهنة جيداً ويطور من نفسه، ويقتصر عملة على الأعمال المرهقة جسدياً والتي لا تتيح له فرصة الحصول على معلومات وهو ما يتنافى مع اتفاقية حقوق الطفل من حق الطفل في الحصول على المعلومات والبيانات المفيدة له.				

5- تحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حق الطفل في الحصول على خبرة حياتية:

قامت الدراسة بتحديد العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حقهم في الحصول على خبرة حياتية باستخدام المتوسط الحسابي والنسبة المئوية المرجحة واختبار (T) لمجموعة واحدة على النحو التالي:

جدول (8) يوضح العلاقة بين عمالة الأطفال وتدني حقهم في الحصول على الخبرة الحياتية

م	الاستجابات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة (T)	الدلالة
1	تدني قدرتي على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم	3.63	72.5	7.8	*0.00
2	أشعر بعدم تحمل المجتمع مسؤوليتي الاجتماعية.	3.58	71.7	7.2	*0.05
3	ينعدم أدراكي وتفكري الكافي للتعامل مع الأمور الحياتية حولي	3.81	76.1	10.6	*0.08
4	أعاني من أن مستوى الوعي لدى ليس كاف لأداء عملي وممارسة حياتي.	3.87	77.3	11.1	*0.00
5	يؤثر عملي سلباً على إضافة واكتساب مهارات ومعارف حياتية مختلفة.	3.74	74.5	9.9	*0.00
6	تدني قدرتي نحو الاستجابة للمؤثرات المختلفة حولي.	3.59	71.8	7.6	*0.00
7	يؤثر عملي على الحد من الاتصال والتواصل مع المجتمع المحيط بي.	3.62	72.4	7.69	*0.00
8	تتأثر حياتي بالنمط الثقافي السائد حولي في بيئة العمل.	3.98	79.5	14.7	*0.00
	القيمة العامة للمعيار	3.72	74.4	13.4	*0.05

** دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)* دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أكدت نتائج الجدول السابق والخاصة بتدني حق الأطفال العاملين في اكتساب الخبرات الحياتية على ما يلي:

- تتأثر حياة الطفل بالنمط الثقافي السائد حوله في بيئة العمل حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.98) ومتوسط نسبي بلغ (79.5%) وجاءت قيمة (T) تساوى (14.7) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- مستوى الوعي لدى الطفل العامل ليس كاف لأداء عمله وممارسة حياته حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.87) ومتوسط نسبي بلغ (77.3%) وجاءت قيمة (T) تساوى (11.1) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- انعدام تفكير الطفل العامل للتعامل مع الأمور الحياتية حوله حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.81) ومتوسط نسبي بلغ (76.1%) وجاءت قيمة (T) تساوى (10.6) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- يؤثر عمل الطفل بالسلب على إضافة واكتساب مهارات ومعارف حياتية مختلفة حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.74) ومتوسط نسبي بلغ (74.5%) وجاءت قيمة (T) تساوى (9.9) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- تدني قدرة الطفل العامل على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.63) ومتوسط نسبي بلغ (72.5%) وجاءت قيمة (T) تساوى (7.8) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- يعاني الطفل العامل من الحد من الاتصال والتواصل مع المجتمع المحيط به حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.62) ومتوسط نسبي بلغ (72.4%) وجاءت قيمة (T) تساوى (7.69) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).
- تدني قدرات الطفل العامل نحو الاستجابة للمؤثرات المختلفة حوله حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.59) ومتوسط نسبي بلغ (71.8%) وجاءت قيمة (T) تساوى (7.6) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).

- ضعف شعور الطفل العامل بتحمل المجتمع مسؤوليته الاجتماعية حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.58) ومتوسط نسبي بلغ (71.7%) وجاءت قيمة (T) تساوى (7.2) وهى دالة عند ($\alpha < 0.05$).

وبالنظر إلى القيمة العامة لمعيار أثر عمالة الأطفال على تدنى الخبرة الحياتية للطفل العامل جاءت بمتوسط حسابي (3.72) ومتوسط نسبي بلغ (74.4%) وجاءت قيمة (T) تساوى (13.4) وهى دالة عند ($\alpha \leq 0.05$)، ويشير هذا إلى أن المرحلة العمرية للطفل العامل هي مرحلة اكتساب وتكوين خبرات ومعارف جديدة بالنسبة للطفل، دون حدوث معوقات تعمل على تشويه هذه المرحلة، والعمل في هذا السن يؤدي إلى هدم وتشويه خبرات الطفل وإدراكه للمجتمع حوله. وذلك يعود إلى سهولة تأثر الطفل بمؤثرات العمل التي تحرمه من ممارسة حياته بشكل طبيعي، كما أنه لا يمر بمراحل النمو الطبيعية بسبب عمله في سن مبكر.

6- تحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وظاهرة عمالة الأطفال باستخدام معادلة خط الانحدار. تم تحديد العلاقة بين خصائص الطفل العامل وظاهرة عمالة الأطفال باستخدام معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

جدول (9) يوضح العلاقة بين خصائص الطفل العامل وظاهرة عمالة الأطفال

م	المتغير	قيمة معامل الانحدار (B)*	الخطأ المعياري (S.E)	ك ₂	حدود الثقة	مستوى المعنوية (sig)
1	حجم الأسرة	0.895	0.085	161.3	0.339	*0.00
2	طبيعة العلاقة بين الأبوين	-0.657	0.149	19.5	1.930	*0.00
3	مستوى دخل الأسرة	-0.410	0.049	69.5	0.664	*0.00
4	مستوى تعليم الأب	-0.314	0.043	52.93	1.369	*0.00
5	مستوى تعليم الأم	-0.254	0.048	27.77	1.289	*0.00
6	موقف الطفل من التعليم	-0.0469	0.111	18.0	0.625	*0.00

** دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

* دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المفسرة إحصائياً للمتغير التابع وهو ظاهرة عمالة الأطفال، وتمثلت هذه المتغيرات في (حجم الأسرة، طبيعة العلاقة بين الأبوين، مستوى دخل الأسرة، مستوى تعليم الأب، مستوى تعليم الأم، موقف الطفل من التعليم) إذ تبين النتائج أن قيمة المتغيرات المستقلة من خلال توزيع ك₂ بلغت (0.598) وهي قيمة تؤكد معنوية النموذج في تفسير التباين الكلي لظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة.

- أظهر متغير حجم الأسرة للطفل العامل أعلى معامل تأثير بين المتغيرات المستقلة حيث جاءت قيمة (B) تساوى (0.895) وهي علاقة موجبة طردية قوية، مما يشير إلى أنه كلما زاد حجم أسرة الطفل العامل زاد احتمال الخروج المبكر للطفل للعمل، باعتبار أن نسبة الإعالة تزداد في الأسرة ذات الحجم الكبير، والتي عادة ما تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مقارنة بالأسر صغيرة الحجم.

- متغير طبيعة العلاقة بين الأبوين له تأثير في خروج الطفل للعمل حيث جاءت قيمة (B) تساوى (-0.657) وهي علاقة عكسية تشير إلى أنه كلما ضعفت العلاقة بين الأبوين زاد احتمال الخروج المبكر للطفل للعمل، حيث تشير هذه العلاقة إلى المناخ الأسرى وتقرير خروج الطفل لسوق العمل.

- متغير مستوى دخل الأسرة له تأثير في خروج الطفل للعمل حيث جاءت قيمة (B) تساوى (0.410) وهى علاقة عكسية حيث تشير إلى أنه كلما انخفض مستوى دخل الأسرة ارتفع احتمال الخروج المبكر للطفل للعمل، مما يؤكد على أهمية دخل الأسرة وأوضاعها الاقتصادية في خروج الطفل للعمل.
 - متغير مستوى تعليم الأب له تأثير في خروج الطفل للعمل حيث جاءت قيمة (B) تساوى (-0.314) وهى علاقة عكسية تشير إلى أنه كلما انخفض مستوى تعليم الأب ارتفع احتمال الخروج المبكر للطفل للعمل.
 - متغير مستوى تعليم الأم له تأثير في خروج الطفل للعمل حيث جاءت قيمة (B) تساوى (-0.254) وهى علاقة عكسية ، وإن كانت ذات تأثير ضعيف .
 - متغير مستوى تعليم الطفل له تأثير في خروج الطفل للعمل حيث جاءت قيمة (B) تساوى (0.469) وهى علاقة عكسية تشير إلى أن انخفاض مستوى تعليم الطفل يؤدي إلى ارتفاع احتمالات خروج الطفل للعمل.
- نتائج الدراسة في ضوء تحقيق أهدافها واختبار فروضها:**

1- نتائج الدراسة والخاصة بتحقيق الهدف الخاص " بتحديد الخصائص الاجتماعية للأطفال العاملين بمجتمع الدراسة":

أكدت نتائج الدراسة أن متوسط عمر الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة بلغ 15 عام تقريباً، وبلغ متوسط أجر الطفل الأسبوعي (350) جنيه وأن جميع الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة من الذكور، وأن غالبية الأطفال قد التحقوا بالتعليم وتسربوا، وأن سبب خروج الطفل للعمل تمثل في انخفاض دخل الأسرة وبلغ عدد ساعات العمل التي يقضيها الطفل في العمل من (8 - 12) ساعة وأن غالبيتهم بلغ عدد أفراد أسرهم من (3- أقل من 6)، وجاء غالبية الأطفال من العاملين بالحرف اليدوية. وبلغت المدة التي بدأ فيها الطفل العمل أربع سنوات فأكثر، وجاءت الحالة الاجتماعية للأبوين لغالبية الأطفال أن أحدهم متوفي، أما بالنسبة لحالة المسكن فأكدت نتائج الدراسة أن غالبية أسر الأطفال يعيشون في مسكن إيجار، وأن الأنشطة التي يقوم بها الطفل العامل يوم الإجازة الأسبوعية تمثلت في الأغلب في اللعب مع الأصدقاء، أما بالنسبة لموقف صاحب العمل عندما يخطئ الطفل في العمل فإن غالبيتهم يتعرضون للضرب، وأن مستوى تعليم الأب لدى الأطفال العاملين جاء غالبيتهم من الآباء الأميين وكذلك الأمهات، أما بالنسبة لمستوى دخل الأسرة فقد جاء غالبية الأسر من أصحاب الدخل المنخفض.

"وهو ما يتفق مع دراسة كل من (Abang Ali, Dayang Haszelinna: 2016) حول تحليل كيفية تأثير خصائص الأطفال والأسرة والمجتمع على عمل الأطفال والالتحاق بالمدارس حيث أكدت الدراسة على أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الديموجرافية تؤثر على وضع الطفل".

"كما يتفق مع دراسة (Viveros, Ijtsuri Anayantzin: 2011) والتي أشارت إلى أن أكثر قطاعات عمل الأطفال نجدها في قطاع الحرف اليدوية".

وبذلك تكون الدراسة استطاعت تحقيق الهدف الخاص بتحديد خصائص الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة، والإجابة على التساؤل القائل " ما خصائص الأطفال العاملين بمجتمع الدراسة؟".

2- نتائج الدراسة والخاصة بتحقيق الهدف الخاص " بتحديد أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة".

أكدت نتائج الدراسة أن غالبية الأطفال تنقصهم الاحتياجات الخاصة بالرعاية الأسرية، يليها افتقارهم للرعاية المادية، يليها افتقارهم للرعاية الصحية، يليها افتقارهم للرعاية الترفيهية، يليها افتقارهم للرعاية التعليمية، يليها افتقارهم للرعاية الثقافية.

وبذلك تكون الدراسة استطاعت تحقيق الهدف الخاص بتحديد أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة، والإجابة على التساؤل القائل "ما أهم الاحتياجات التي تنقص الطفل العامل بمجتمع الدراسة؟".

"وتتفق تلك النتائج مع دراسة (عبد العزيز: 2002) والتي أشارت نتائجها إلى تباين الحاجات من فئة عمرية لأخرى، فالأطفال في المرحلة المتأخرة من تدهور الصحة العامة وعدم توافر الخدمات الطبية وتلوث البيئة وعدم اهتمام الأسر بصحة الطفل، بالإضافة إلى أهمية الحاجات الاقتصادية حيث يدفع الأهالي أطفالهم إلى العمل للتغلب على المشكلات المادية، كما أبرزت حاجة الطفل إلى التعليم ليؤهله للحياة في مجتمع أفضل".

3 - نتائج الدراسة الخاصة باختبار الفرض القائل "توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى قدرات الأطفال الإبداعية .

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال والحد من تنمية شخصية الطفل لتكون إيجابية.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وضعف التطوير الذاتي للأطفال.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين تأثير العمل للطفل وضعف نواحي الابتكار لديه.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى مهارات المشاركة الاجتماعية لديهم.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى اكتساب مهارات وخبرات جديدة.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى قدرتهم على مواجهة المشكلات وحلها.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى قدرته الاستقلالية والاعتماد على النفس.

وهو يتفق ما أشار إليه كل من (العبد، يوسف:1988) من أن الاهتمام بحقوق الطفل يشكل بناء للإنسان والتنمية الحقيقية للمستقبل وتوقعاته، فهي تأكيد على أن التنمية المتكاملة والمتوازنة لشخصية الطفل جسماً وعقلياً ومعرفياً ووجدانياً تؤثر على السلوك الفعال، وترشيد أسلوب حياة الطفل كبدائية لبناء إنسان وتخطيط أفضل للمستقبل. كذلك يتفق مع دراسة (Reich-Shapiro، 2014) على أهمية الحقوق الثقافية للطفل و المشاركة الديمقراطية في المجتمع. وكذلك يتفق مع دراسة (Scott, Andrew، 2014) على الدور الذي تلعبه ثقافة الطفل في رؤيته للمعرفة والفهم.

ومن هنا أمكن التأكد من صحة الفرض القائل بأنه " توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى حق الطفل في تنمية قدراته ومهاراته.

4- نتائج الدراسة الخاصة باختبار الفرض القائل "توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى حق الطفل في تنمية الخبرة المهنية لديه.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتأثره بالسلب حسب طبيعة العمل الذي يقوم به.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى فرص حصوله على التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وعدم استطاعة الطفل اكتشاف قدراته وميوله المهنية.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى خبرات الطفل العامل في التعامل مع مشكلاته المهنية.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتأثيرها السالب على تنمية اتجاهاتهم الايجابية نحو تقديرهم لذاتهم واحترام العمل والعمال.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وعدم قدرة الطفل على تقديم إضافات جديدة لعمله بسبب نقص خبراته المهنية .

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى مستوى الطفل الثقافي.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى قدرات الطفل على إتقان العمل والتدريب عليه.

وهو ما يتفق مع ما أكدته دراسة (المجلس العربي للطفولة والتنمية: 2002) حيث جاءت توصيات الدراسة على عدد من الرؤى المتعلقة بالحقوق الثقافية للطفل، وتتمثل في أهمية دعم منظمات المجتمع المدني في مجال ثقافة الطفل والحاجة إلى شراكة حقيقية بين مختلف الجهات بغرض سد الثغرات في مجال ثقافة الطفل. ومن هنا أمكن التأكد من صحة الفرض القائل بأنه " توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى حقهم في تنمية الخبرات المهنية لديه".

5- نتائج الدراسة الخاصة باختبار الفرض القائل "توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدنى حق الطفل في الحصول على خبرة حياتية.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتأثر الطفل بالنمط الثقافي السائد حوله في بيئة العمل.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وانخفاض مستوى الوعي لدى الطفل العامل.

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وانعدام تفكير الطفل العامل للتعامل مع الأمور الحياتية حوله

هناك علاقة جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتأثره بالسلب على إضافة

واكتساب مهارات ومعارف حياتية مختلفة.

هناك علاقة جوهريّة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدني قدرة الطفل العامل على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم.

هناك علاقة جوهريّة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال والحد من الاتصال والتواصل مع المجتمع المحيط به.

هناك علاقة جوهريّة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدني قدرات الطفل العامل نحو الاستجابة للمؤثرات المختلفة حوله.

هناك علاقة جوهريّة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وضعف شعور الطفل العامل بتحمل المجتمع مسؤوليته الاجتماعية .

وقد اختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Scott, Andrew, 2014) حيث ناقشت الدور الذي تلعبه ثقافة الطفل في رؤيته للمعرفة والفهم، وذلك بالتأكيد على أن الاختلافات الثقافية لدى الأطفال لم يكن لها تأثير كبير على المعرفة. وهو عكس ما أكدته دراسة (الشخبي وآخرون: 2003) على ضرورة الاهتمام بإنشاء المكتبات وقصور الثقافة بالإضافة إلى زيادة المكتبات المتنقلة وإنشاء صندوق لدعم الخدمات الثقافية للأطفال وتقديم الخدمات للأطفال وفتح فصول محو الأمية ومكافحة التسرب من التعليم . كذلك اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (Nova, Cristina, 2014) حول استكشاف كيفية تأثير الأبعاد المختلفة للتراث الثقافي على سلوكيات الفصل الذاتي والتنظيم الذاتي للطفل من خلال مجموعة الممارسات الثقافية التي تدعم السلوك الإيجابي للطفل. ودراسة (Reich-Shapiro, 2014) من اكتشاف أهمية تنمية المشاركة المجتمعية لدى الأطفال، والتي تعزز كفاءة الأطفال الصغار في التنمية المدنية.

ومن هنا أمكن التأكد من صحة الفرض القائل بأنه " توجد علاقة جوهريّة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين عمالة الأطفال وتدني الخبرة الحياتية للطفل العامل".

6- نتائج الدراسة الخاصة بتحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

هناك علاقة جوهريّة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين حجم الأسرة للطفل العامل وخروج الطفل للعمل.

هناك علاقة جوهريّة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين طبيعة العلاقة بين الأبوين وخروج الطفل للعمل.

هناك علاقة جوهريّة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين مستوى دخل الأسرة وخروج الطفل للعمل.

هناك علاقة جوهريّة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين مستوى تعليم الأب وخروج الطفل للعمل.

هناك علاقة جوهريّة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين مستوى تعليم الأم وخروج الطفل للعمل.

هناك علاقة جوهرية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين مستوى تعليم الطفل وخروج الطفل للعمل.

توصيات الدراسة:

توصى الدراسة الحالية للحفاظ على حقوق الطفل والحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- 1- اتخاذ الجهات المعنية بالدولة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال والتي قد تحدث نتيجة عمل الأطفال.
- 2- تشديد القوانين التي تنص على منع الأطفال من العمل دون سن الثامنة عشر.
- 3- مواجهة مشكلات التسرب الدراسي للأطفال.
- 4- إنشاء مكاتب ثقافية وترفيهية لتقديم خدماتها للأطفال بالمناطق التي تنتشر بها ظاهرة عمالة الأطفال.
- 5- وضع مجموعة من التدابير الوقائية كإجراء فعال لإنشاء برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للحد من حالات إساءة معاملة الطفل.
- 6- إنشاء برامج رعاية صحية لوضع جميع الأطفال تحت مظلة التأمين الصحي.
- 7- مساعدة الأسر ذات المستوى المنخفض اقتصادياً من خلال برامج الحماية الاجتماعية للحد من عمالة أطفال هذه الأسر.

Abstract**Child Rights and their Relationship to Reducing Child Labor****"Field Study Applied to the City of Al-Hraifain "****BY Soha Eid Ragab**

This study is based on the pattern of analytical descriptive studies that measure the relationship between two independent variable variables, the rights of the child and a dependent variable, child labor, with the aim of determining a complete picture of the social characteristics of the children working in the study community. Child labor, the development of a forward-looking vision to reduce child labor and the preservation of their rights within society. The current study is based on the sample social survey method for children working in the city of Al-Hraifain under the age of 18 years. The most important findings of the study were that the majority of working children lack the needs of family caregivers physical care, health and recreation, and lack of care. The results of the analysis of the relationship between the social characteristics of working children and the child labor phenomenon were confirmed by the existence of a significant positive correlation between the family size of the working child and the child's exit to work. (0.05) between the nature of the relationship between parents and the exit of the child to work, as well as between the level of household income and the exit of the child to work. The most important recommendations of the study were a set of preventive measures as an effective measure to establish social programs to provide the necessary support to reduce cases child abuse, establishment of health care programs for the placement of all children under the umbrella of health insurance, assistance to low-level economic families through social protection programs to reduce the child labor of these families.

key words:

Child Rights - Child Labor

الهوامش:

(* اتفاقية حقوق الطفل والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (25/44) المؤرخ في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989، وبدأ تنفيذه في 2 أيلول/ سبتمبر 1990 بموجب المادة (49).

(*) يسمح بتعدد الإجابات

(*) يشير رمز (B) لمعامل خط الانحدار وهي توضح أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع، حيث أنه كلما اقتربنا من (1) الصحيح تزداد احتمالات عمالة الأطفال في الأسرة.

- المراجع**أولا : المراجع العربية**

- 1) أبو السعود، طارق علي(2017): وسائل مواجه العنف ضد الأطفال، الكويت، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد عبد الله للعلوم الأمنية.
- 2) أحمد، طارق عفيفي صادق (2015): الإطار القانوني لحقوق الطفل الثقافية في مجتمع المعلومات وحقه في التعويض في حالة التعدي، مجلة الفكر الشرطي، مركز أبحاث الشرطة، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، المجلد24، ع 95، الإمارات العربية المتحدة.
- 3) أحمد، محمد مصطفى(2002): الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- (4) إسماعيل، محمود حسن (1999): دور وسائل الثقافة والإعلام في تشكيل الوعي الثقافي للطفل، مجلة الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع 3.
- (5) الأمم المتحدة (2012): اتفاقية حقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل، نيويورك.
- (6) بركات، محمد إسماعيل (2006): تقييم فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في مواجهة مشكلات عمالة الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- (7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منظمة العمل الدولية (2011): تقرير عن مسح عمالة الأطفال، القاهرة، مصر.
- (8) الحديثي، آلاء محمد رحيم (1999): العمل المبكر وجنوح الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- (9) حسن، عبد الباسط محمد (1971): أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (10) الخشاب، مصطفى (1986): الاجتماع العائلي، ط2، الإسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر.
- (11) الخواجة، محمد ياسر (2013): قضايا الطفولة في مجتمع متغير، القاهرة، ب. ن.
- (12) سلامة، محمود السيد (2009): تصور مقترح للتعامل مع المشكلات المترتبة على عمالة الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- (13) سوامية، فريدة (2007): مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- (14) الشخبي، على السيد. وآخرون (2003): تقييم الخدمات الثقافية المقدمة لأطفال المناطق العشوائية، القاهرة، شبكة الحقوق الثقافية لطفل العشوائيات.
- (15) الشريف، سوسن (2004): الجهود المدنية والحكومية الكاملة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، مجلة الطفولة العربية، المجلد 5، العدد 18، الكويت.
- (16) شفيق، محمد (2003): البحث العلمي (الأسس - الأعداد)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس.
- (17) صادق، طارق عفيفي (2015): الإطار القانوني لحقوق الطفل الثقافية في مجتمع المعلومات وحقه في التعويض في حالة التعدي، مجلة الفكر الشرطي، مركز أبحاث الشرطة، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 24، رقم 95.
- (18) الصديقي، سلوى عثمان (2002): انحراف الصغار وجرائم الكبار، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- (19) الطايبي، عبده كامل (1999): المشكلات المرتبطة بعمالة أطفال ورش صناعة الأثاث بمحافظة دمياط ونموذج مقترح لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- (20) طه، فرج عبد القادر وآخرون (2003): معجم علم النفس والتحليل النفسي، بيروت، دار النهضة العربية.
- (21) طه، فرج عبد القادر (1988): علم النفس الصناعي والتنظيمي، القاهرة، دار المعارف.
- (22) طه، فرج عبد القادر (1999): دراسات نفسية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.
- (23) عاشوري، صونيا (2012): صورة الأب لدى الطفل العامل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- (24) عامر، طارق عبد الرؤف، وآخرون (2014): أطفال الشوارع وعماله الأطفال، القاهرة، دار المعلومة.
- (25) عبد العزيز، داليا عزت (2001): تقدير حاجات أطفال العشوائيات بعزبة الوالدة بحلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، سنة 2001.
- (26) عبد الله، مجدي أحمد (2003): النمو النفسي بين السواء والمرضى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- (27) عبد الهادي، عبد الحكيم أحمد (2016): الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهرة، دار نور الإسلام.

- 28) عبد الوهاب، عبد الرحمن (2001): التشريعات الوطنية والدولية وحقوق الطفل، بحث منشور، مجلة الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الثاني.
- 29) العبد، عاطف عدلي. يوسف، عبد التواب (1988): الطفل العربي ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة دراسة ميدانية (الحلقة الدراسية نحو مستقبل ثقافي أفضل للطفل العربي)، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- 30) عصر، سامي(1999): أطفال الشوارع" الأسباب"، القاهرة، المجلس القومي للطفولة والتنمية.
- 31) العطار، سهير عادل(2004): مدخل في علم الاجتماع ، القاهرة، النسر الذهبي للطباعة.
- 32) عفيفي، عبد الخالق(2003): الأنشطة المدرسية ودورها في تفعيل الحقوق الثقافية لطفل المدرسة الابتدائية بالمناطق العشوائية، القاهرة، شبكة الحقوق الثقافية للطفل.
- 33) علي، سامي عبد القوي، وأبو طيرة، منى حسين(1999): عمالة الأطفال دراسة نفسية، مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 9، المجلد 1.
- 34) عويس، محمد محمود(2001): البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية: الدراسة والتشخيص في بحوث الممارسة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- 35) فهمي، سامية محمد: (2000) أطفال الشوارع "مأساة حضارية في الألفية الثالثة"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- 36) فهمي، محمد سيد(2000): أطفال الشوارع مأساة حضارية في الألفية الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- 37) المجلس العربي للطفولة والتنمية (2002): تقرير ورشة الطفل العربي والألفية الثالثة من 15-17/6/2002، بحث منشور بمجلة الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الثاني عشر.
- 38) محمد، طارق صبحي(2013): برامج مراكز رعاية وتنمية الطفل العامل وتحسين نوعية الحياة للطفل العامل بالصيد، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع 34، المجلد 13.
- 39) مصطفى، علا أنور. كريم ، عزة(1996): عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- 40) مصطفى، علا. كريم، عزة. النبال، هبه. محمود، أمل(2000): الأطفال العاملون في الحضر: دراسة ميدانية في مدينة السويس، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.
- 41) منصور، فايز دياب محمود(1996): ثقافة الأطفال ذوى الظروف الخاصة: الأطفال الفلسطينيين نموذجاً، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة.
- 42) منصور، لواء أمين (2007): إشكالية حقوق الطفل العربي" دراسة سيكولوجية"، مصر، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- 43) منظمة العمل الدولية(2017): تقرير منظمة العمل الدولية حول اقتراح سياسات للقضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025، هيئة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية في 14 نوفمبر 2017، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 44) موسى، رشاد علي عبد العزيز(2009): سيكولوجية العنف ضد الأطفال، القاهرة، عالم الكتب.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 45) Abang, Ali. Dayang, Haszelinna(2016): Incidence of Child Labor in Indonesia: Determinants, Trade-off between Work and School, non-leisure time allocation and Son Preference, PhD, Swansea University ,United Kingdom.
- 46) Agyemang, Eric Opoku (2018): Community-Based Approach to Ending Human Trafficking: The Effectiveness of "My Right My Future" in Addressing Child Labor and Trafficking in Ghana, West Africa, Master's Degree, University of Washington, United States.
- 47) Gentles, Natallie (2015): Family Empowerment in Public Child Welfare: An Exploratory Study of Organizational Culture as a Barrier to Implementation, Ph.D., Boston University, United States – Massachusetts.

- 48) **Ghana NGOs Coalition on the Rights of the Child (GNCRC)(2014)**, Convention on The Rights of Children (CRC) Report, To UN Committee on The Rights of The Child, Accra, Ghana .
- 49) **Guest, Andrew M. (2004)**: It's All Right to be a Child: Culture and Psychosocial Competence in Two Distinct Marginalized Communities, Ph.D., The University of Chicago, United States -- Illinois.
- 50) **Mazzutti, Caio Cícero Toledo Piza da Costa(2016)**: Three Essays on the Causal Impacts of child Labor Laws in Brazil, PhD, University of Sussex ,United Kingdom.
- 51) **Novoa, Cristina Maria(2014)**: Educational Resilience in Children from Immigrant Families: The Protective Role of Culture and Self-Regulation, Ph.D., Georgetown University, United States -- District of Columbia
- 52) **Raju, Dhushyanth(2011)**: Harmful Child labor: A Theoretical and Empirical Analysis, Ph.D., Cornell University, New York --United States.
- 53) **Reich-Shapiro, Mindi (2014)**: Developing a Culture of Citizenship in Elementary School Classrooms: How Democratic Schools Teach Children About Rules, Rights, and Responsibilities, Ph.D., City University of New York, United States -- New York.
- 54) **Sanghera, G.(2003)**: A Social Constructionist Account of Children's Rights under the Conditions of Globalization: the Issue of Child Labor in India, Ph.D., University of Bradford, United Kingdom.
- 55) **Scott, Andrew (2014)**: What Role Does Culture Play in How Children and Young People View Knowledge and Understand Knowing?, D.App. Ed.Psy Degree, University of Newcastle Upon Tyne (United Kingdom), England.
- 56) **Switala, Andre(2010)**: Essays in the Economics of Education and Child Labor, Ph.D., Brown University, United States -- Rhode Island.
- 57) **Viveros, Ijtsuri Anayantzín(2011)**:Transferability of Child Labor Norms: Examining the Link between Foreign Direct Investment and Child Labor Practices in Developing Countries, M.A. Degree, The University of Texas at El Paso, United States.
- 58) **Yan, Jin Bing(2011)**: The Analysis of the Decline of Child labor in Britain since 1830s, Master Degree, Nankai University, Peoples Republic of China.